

محضر الجلسة رقم 981

التاريخ: الثلاثاء 9 من صفر 1436 هـ (2 ديسمبر 2014 م)

الرئاسة: المستشار السيد شيخ أحمدو ابداء، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وأربعة عشر دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الثانية والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد الشيخ أحمدو ابداء، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام

الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هاته الجلسة لأسئلة السادة

المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل أن أعطي الكلمة للسيد الأمين، سنشرع في قراءة الفاتحة على

أرواح شهداء الفيضانات بالمغرب.

الجميع وقوفاً:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، اَلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ

الرَّحِيمِ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ اِيَّاكَ نَعْبُدُ وَاِيَّاكَ نَسْتَعِينُ اِهْدِنَا الصِّرَاطَ

الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا

الضَّالِّينَ. آمين.

سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعَزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ

لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

السيد رئيس الجلسة:

أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات

وإعلانات، الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد محمد عذاب لزغاري، أمين المجلس:

شكراً السيد الرئيس.

في البداية، أحيط المجلس الموقر علماً أننا سنكون على موعد مباشرة

بعد جلسة الأسئلة الشفهية مع جلسة عمومية تخصص للدراسة والتصويت

على النصوص الجاهزة التالية:

- مشروع قانون تنظيمي رقم 065.13 يتعلق بتنظيم وتسيير أشغال

الحكومة وبالوضع القانوني لأعضائها؛

- المشروع الثاني، مشروع قانون رقم 88.14 يتعلق بتجديد اللوائح الانتخابية العامة؛

- المشروع الثالث، مشروع قانون رقم 18.12 يتعلق بالتعويض على حوادث الشغل.

وبالنسبة للأسئلة الشفهية والكتائبة التي توصل بها مجلس المستشارين

إلى غاية يوم الثلاثاء 2 دجنبر:

- عدد الأسئلة الشفهية: 37؛

- عدد الأسئلة الكتائبة: 20 سؤالاً.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الأمين.

ونشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هاته

الجلسة، وعددها 20 سؤالاً، 8 أسئلة منها آنية موجهة لقطاعات التربية

الوطنية، الصحة، الصناعة التقليدية، النقل، البيئة، و12 سؤالاً عادياً

موزعاً على قطاعات الصحة، الصناعة التقليدية، النقل، العدل والحريات،

الأوقاف، الصناعة والتجارة، الشباب والرياضة، والتشغيل.

نستهل جدول أعمال هاته الجلسة بالسؤال الآتي الموجه إلى السيد

وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، وموضوعه جودة حلقات التكوين في

مجال التكوين المهني. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي

لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد إدريس مروان:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة الزملاء،

منذ انطلاق العمل ديالنا هذه السنة داخل البرلمان ونحن نتساءل ونضع

أسئلة حول الدخول المدرسي، إلا أن التكوين المهني الذي يعتبر أحد ركائز

التكوين في البلاد لم نعطيه ما يستحقه داخل البرلمان من اهتماماتنا.

السيد الوزير،

ابغينا نعرفو فيما يتعلق بالتكوين المهني كيف مرت الأمور وكيف هي

عندكم الدراسة، خصوصاً فيما تعلق بجودة التكوين، وكذلك متابعة المتدربين

بعد دراستهم خارج أو انتهاء دراستهم من داخل المؤسسات، هل هناك

تتبع خارجي لمعرفة ما هو الأمر بالنسبة لهؤلاء الطلبة؟

ثانياً، السيد الوزير، نحن نعتبر على أن التكوين المهني أيضاً هو مفتوح

فيما يتعلق بالتكوين المستمر ويؤدي هذا الدور، نريد منكم أن تفضلوا بشرح

الطرق والسبل والتحسينات التي أدخلتم على هاته السبل من أجل تمكين

المقاولات من اللجوء إلى التكوين المستمر لتحسين الإمكانيات الفكرية والتدريبية للعمال الذين يشتغلون عندهم.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد عبد العظيم كروج، الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار المحترم على طرحه لهذا السؤال، اللي هو فعلا كيين على أن منظومة التكوين المهني هي محممة جدا في منظومة التربية والتكوين بصفة عامة، بحيث السنة الماضية استقبلت ما يفوق 380 ألف متدرب ومتدربة في ما يفوق 300 شعبة على المستوى الوطني. هذه السنة نرتقب أن يكون عدد المتدربين في هذه المنظومة يفوق 480 ألف، أي بزيادة دبال 28%، وهذا من طبيعة الحال عائد لكل الجهود في الطاقة الاستيعابية لمراكز التكوين المهني على المستوى الوطني.

ما يميز هذه السنة وهو كون أننا نشغل على الإستراتيجية الوطنية لإصلاح وتمية التكوين المهني، نظرا لمكانة التكوين المهني على الصعيد الوطني، أولا لتحسين قابلية تشغيل الشباب وخاصة أن الشباب يمثلون 42% من المجتمع المغربي، ثانيا تحسين تنافسية المقاولات المغربية، الكل يعرف أنه هناك لدينا عدة إستراتيجيات قطاعية، وهذه الإستراتيجيات القطاعية العامل المحوري في هاذ الإستراتيجيات هو تميمين الرأسمال البشري، عندنا أمثلة اللي هي إيجابية جدا، مثلا في صناعة الطائرات، صناعة السيارات اللي الجانب التكويني كان محفز لهذه الصناعات.

ثالثا، يتعلق الأمر بالجانب ديال التكوين المستمر، هذه السنة عرفت منظومة التكوين المستمر إصلاح جذري في مرحلتين:

المرحلة الأولى وهي في إطار القوانين الجاري بها العمل، تم تبسيط المساطر باش يستافدوا الشركات والأجراء من طبيعة الحال اللي الآن مع الأسف يله 7% من الأجراء اللي كيستافدوا و1,2% من المقاولات للرفع من هاذ النسب.

ثانيا، من أجل إعطاء نفس جديد لتحسين تنافسية المقاولات المغربية، وكاين مشروع قانون في هذا الاتجاه اللي هو في مسطرة المصادقة.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السي مروان.

المستشار السيد إدريس مروان:

7% من الأجراء هم الذين استفادوا من التكوين المستمر، هذا يدل على أن هناك صعوبة، وأنا أقر بهذا لأن اطلعت على الطريقة، ونطلب منك حقيقة وبكل إخلاص أن تعملوا على تحسين هاذ الطريقة الآن للوصول إلى التكوين المستمر، وكذلك أسجل بإيجاب أنكم اشتغلتم على هاذ الملف، وسنتظر النتيجة.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، إلى كان شي تعقيب في 20 ثانية.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

هي في الحقيقة الآن سنقدم في الأسابيع المقبلة إن شاء الله إستراتيجية وطنية تخص التكوين المهني، يعني في كل جوانبها سواء التكوين المستمر أو التكوين الأساسي، أو جودة التكوين أو العلاقة ما بين التكوين وحاجيات الاقتصاد الوطني، إذن ستمهم كل الجوانب، وستكون لنا فرصة لتقاسم هذه الإستراتيجية معكم.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هاته الجلسة.

والآن ننقل للأسئلة الموجهة للسيد وزير الصحة، والسؤال الآتي الأول حول بيع الأدوية في المصحات بثمان بيعها بالصيدليات. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد حسن العواني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

من المفروض أن تباع الأدوية داخل المصحات بثمان البيع في المستشفيات، إلا أن جل المصحات تباع الأدوية بثمان البيع للعموم، وهذا يجعل المصحات في منافسة مع الصيدليات وتحقق أرباحا غير مشروعة جراء هذا الإجراء غير القانوني.

نسئلكم، السيد الوزير المحترم، ما هو موقفكم من هذا الخرق القانوني من جهة؟ ومن جهة أخرى هل هناك من إجراءات تتخذونها في حق المصحات التي يثبت عليها هذا الخرق؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الحسين الوردي، وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم على السؤال.

أولا كيفاش ت يتم تحديد ثمن الأدوية؟ كاي نوعين، النوع الأول هو ثمن ديال الأدوية اللي تتباع في الصيدليات، فهذا ت يكون ثمن ديال المصنع يعني اللي فيه المواد الأولية، اللي فيه الأجزاء، المستخدمين، إلى آخره، تزداد عليه 10% ديال الموزع، تزداد عليه 34% ديال صيادلة الصيدليات، زائد (TVA¹)، كيوصل فين تيشريه المريض، تيشريه من الصيدليات. كاي ثمن الثاني، هو اللي أشرت له، السيد المستشار المحترم، وتيسمى ثمن المستشفيات (le prix hospitalier)، هاذ الثمن هذا يعني المستشفى أو المصحة الخاصة تتشري، ما تتدوزش على الموزعين، ما تتدوزش على الصيدالة، تتشري من المصنع، وليني عندها الحق تزيد يله 5%، تتشريه الثمن ديال الصنع، 5% اللي عندها الحق تزيد، اعلاش ذلك 5%؟ باش يتم له التخزين، باش التبريد ديال الدواء، باش الكهرباء، إلى آخره.

ولكن، السيد المستشار، عندك الحق، يا للأسف أن بعض الصيدليات تبيعوه بالثمن العمومي (le Prix Public de Vente : PPV)، وهذا ما عندهم الحق، لأن (le prix public de vente) تيرج فيه إلى زدت عليه يعني تزيد فيه ها (le prix hors taxe)، زائد (TVA)، زائد 10% فيه الموزعين، زائد 34، يعني المريض.. غير معقولة، أولا تيتزاد على المريض بزاف، ثانيا هذه منافسة ديال الصيدليات اللي ها موجودين لهاذا الشيء.

آش من تدابير اخذينا؟

أولا، اخذينا دورية، تذكرها جميع المصحات، كافة المصحات التذكير باحترام المسالك القانونية لصرف الأدوية، ممنوع معاكليا إتباع (PPV) في اسميتو...

ثانيا، برمجنا عملية التفتيش للمخزونات ديال مخازن الأدوية في المصحات.

ثالثا، اليوم، هاذ الصباح، كان لي اجتماع مع السي حازم ديال (ANAM²) كيتذاكرو كيفاش جميع لا احنا ولا (ANAM)، ولا الهيئات المدبرة ديال هاذ (AMO³) كيفاش نراقبو الفوترة اللي تتجي من هاذ المصحات باش تمنع عليهم معاكليا باش إلى شدينا شي واحد راه ما عندوش الحق تماما أنه يبيع بهاذ الثمن. شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن لعواني:

شكرا السيد الوزير المحترم على الجواب ديا لكم اللي تعودنا عليه دائما ك يكون الأجوبة ديا لكم ك تكون أولا صادقة وواقعية. احنا فقط، السيد الوزير، ابغينا نأكدو لكم أن مجموعة ديال المرضى من حيث كيخرجوا من المصحات في الفاتورة كيوجدوا أن الثمن اللي موجود في الفاتورة هو الثمن بالفعل باش كتبيع الصيدليات.

أكثر من هذا كاي حاجة اخرى هو أن كتحملو، ولي ذاك الشيء اللي عندنا في العقار ولي حتى في المصحات، ولا تحت الطاولة، الإنسان اللي عندو كيخلص 2000 درهم ولا 3000 درهم ولا 5000 تحت الطاولة، حسب المبلغ. ابغينا هاذ الإجراءات تتخذوها، السيد الوزير المحترم، رغم أن كنعرفو المضايقات.. ولكن ابغيناكم أنكم تتخذوا الإجراءات الواجبة في اتجاه هاذ الناس. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، إلى كان شي تعقيب.

وننتقل إلى السؤال الثاني، موضوعه ضرورة تأهيل المصحات الخاصة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الغني مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

إن مهمة وزارة الصحة هي ضمان الصحة والرفاهية لجميع المواطنين، وحماية وتحسين الحالة الصحية للجميع، كما أنها ملزمة بتطوير برامج وسياسات قطاع الصحة وذلك بتنسيقها مع باقي القطاعات لتحسين الخدمات الصحية، وبالتالي فهي مطالبة برعاية النظم العامة وتحسين الخدمات بالمصحات الخاصة، ومد هذا القطاع بجميع الوسائل الضرورية وتسهيل مساطر الاستثمار، شريطة أن يلتزم بتوفير الشروط والمواصفات المتعارف عليها دوليا، وقطع الطريق على كل المتلاعبين والذين همهم سوى الربح على حساب سلامة وصحة المواطنين.

لذا، نساءلكم، السيد الوزير، ما هي إستراتيجية الوزارة لتطوير القطاع الخاص في المجال الصحي وجعله في مستوى تطلعات المواطنين؟ وشكرا.

¹ Taxe sur la Valeur Ajoutée

² Agence Nationale de l'Assurance Maladie

³ Assurance Maladie Obligatoire

لجميع الموارد فيما يخص البنيات التحتية دبال القطاع العام والقطاع الخاص، فيما يخص الموارد البشرية وفيما يخص التجهيزات البيوطبية باش تكون أحسن توزيع على الصعيد الوطني باش أي مواطن يتمكن للولوج. هذا غير تديرين اثنين لأن الوقت ما تيسمحش.
شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد طريش:

شكرا السيد الوزير على تقديم ما جاء في مضمون القانون الجديد الذي سوف يهل علينا في هذه الغرفة المتعلق بالمصحات الخاصة.

المصحات الخاصة، كما تعلمون، السيد الوزير، بعض المصحات ولا أقول كل المصحات كتعرف واحد النوع دبال الفوضى، واحد النوع دبال التسبب فيما يتعلق بعلاج المواطنين مقابل واحد الأئمة يعني خيالية وأكثر من المعيار الوطني ولا من المعيار الدولي.

فذلك، نتمناو هاذ القانون الجديد إن شاء الله أنه يكون يراعي هاذ المعايير الدولية والمعايير الوطنية، علما بأن القطاع الصحي الخصوصي هو دعامة أساسية لتكاملة الصحة العمومية لأن المجال دبال الصحة العمومية غير كافية.

ولذلك، يجب كما قلنا، السيد الوزير، أن تكونوا صارمين، ويكون القانون صارما في ما يتعلق بهذه الزيادات المهولة، واستغلال ضعف المريض عندما يكون في بعض المصحات وبين يدي بعض الأطباء الذين كيطالبوا بذلك القضية دبال (noir)، وكأنا في العقار ولا في شي سوق دبال النخاسة. هاذ الأمور هذي لا بد من أننا نتجنبوها.

ثانيا، ما كنساوش بأننا كايين أطباء شرفاء ونزهاء كياديو الواجب دياهم وتياديو المهنية دياهم بشكل فيه واحد النوع دبال الاحترام وفيه واحد النوع دبال الإنسانية، كايين ناس صراحة.. ولكن هاذو بعض الحالات شاذة اللي كيزيدوا في ذاك الفاتورة دبال التطبيب وديال العلاج.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، السيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير.. تفضل السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثالث موضوعه غياب الأمن في المستشفيات العمومية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد تظومات:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أولا، لابد من التذكير، ولا بد خص تكون هاذ الشراكة، لابد من التذكير بالشراكة، بالتناسق، بالتكامل بين القطاعين العام والخاص، فهاذ البلاد وفي جميع دول العالم، لابد يد في يد القطاعين العام والخاص.

أذكر بإجراءين فقط اثنين اللي اخذتهم الحكومة، اللي احنا في إطار تطبيقهم على أرض الواقع، باش نجابو على السؤال دياكم، السيد المستشار المحترم:

- الإجراء الأول هو إخراج إلى الوجود القانون 131.13 اللي صادقت عليه اللجنة الاجتماعية في مجلس البرلمان... هو القانون المتعلق بمزاولة مهنة الطب الذي صادقت عليه مؤخرا لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب، وقريبا إن شاء الله وغدا غادي يصادق عليه تنتمنى... (en plénière)، وغادي يجي إن شاء الله للغرفة الثانية. آش تقول هاذ القانون؟

أولا، يمكن من توسيع وتعزيز العرض الصحي بما في ذلك المصحات الخاصة.

ثانيا، تياكد على التنافسية، التنافسية غادي تدبنا للجودة، التنافسية غادي تدبنا لتخفيض ثمن الأدوية، هذي معروفة على الصعيد العالمي.

ثالثا، غادي يدبنا لحسن التدبير والحكامة.

النقطة الثالثة تدبنا للشفافية، ملي تتكون الشفافية أولا القانون، ملي ادويتي على المصحات الخاصة، جاء إلزامية إشهار الأئمة باش المواطن يشوفهم.

ثانيا، إلزامية إشهار أساء المهنيين اللي تمارسوا في المصحات.

ثالثا، إلزامية الإعلان على الانخراط من عدمه في الاتفاقية الوطنية للتأمين الإجباري (AMO)، اشحال من واحد تيدخل للمصحة، تيتداوى ملي تيجبد (l'AMO) تقول لو احنا ما قابلينش (l'AMO)، من النهار الأول غادي يعرفها مكتوبة.

رابعا، تيجي منع (noir)، ممنوع تحت الطلبة، ممنوع (chèque de garantie)، تيجيب معايير تقنية للجودة اللي لابد غادي.. تيجيب الافتتاح (l'audit)، تيجيب المراقبة الدائمة للمعارض التقنية، هذا التدبير الأول.

- التدبير الثاني، هو مرسوم الخريطة الصحية والمخططات الجهوية للعلاجات الذي صادق عليه مجلس الحكومة يوم 5 نوفمبر 2014، هذي بعض الأسابيع، هاذ الخريطة الصحية ستمكن من التوزيع العادل والأمثل

اجتماعية، ما درناهمش في جميع المستشفيات، وليني هذا كبداية، هاذو هما ثلاثة ديال المراحل.

أنا نتظن، أولا اعلاش هاذ المشاكل ديال التعدي، ديال هاذ يعني الكسر، وعلى المهنيين خصوصا، في المستشفيات؟
أولا، لأن كين مشاكل اللي كتعيشها المستشفيات، عندنا نقص حاد كمي وكيفي في الخدمات اللي تنقدموها، هذي خص لابد نعترفو بها، واحنا تدريجيا نتحاولو...

ولكن، أنا أقول كين واحد الظاهرة مجتمعية كذلك أنه الخاطر ما بقاش، وكل واحد تبيغي يدير شرع بيديه، وهاذ الشيء غير مقبول تماما.

التدابير، أشنو درنا كوزارة؟

أولا، نتحاولو تدريجيا بالتحسيس، لأن هاذ الشيء ما ساهلشاي. ثانيا، حماية ومواكبة مهنيي الصحة، كين خلايا ديال المواكبة ومساعدة المهنيين في جميع الجهات مع محامي في كل جهة باش يواكب أي مهني إلى تعادوا عليه.

ثالثا، كين خلايا تدير ودراسة شكاوي المهنيين والمرضى والمرتفقين. وأخيرا، مراجعة، هذا هو المهم، دفاتر التحملات ديال هاذ الشركات الخاصة: أولا، خص العدد الكافي ديال الحراس، ثانيا خص التكوين دياهم، لأن الحارس اللي تيكون في المستشفى ماشي اللي تيكون في أي مؤسسة، لأن عندها خصوصيتها.

وأخيرا، بعض المستشفيات مثلا الجديدة اللي طرحت لي السؤال، أنه اضطرينا، كلشي المستشفيات اللي تنبنوها جديد، تنجهزوها، تزودوها بكاميرات المراقبة، كالجديدة، وكذلك في الجديدة مثلا كانت عندنا هاذ الظاهرة.. أنه اضطرينا وطلبنا مكتب الشرطة اللي بدا هذي أسبوع داخل المستشفى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد تضمامت:

السيد الوزير،

لا يعقل، السيد الوزير، أن تستمر هذه الوضعية الكارثية داخل المستشفيات العمومية، لأن المرضى الذين يعانون أمراضا مختلفة لن يجدوا ملاذا آمنا للعلاج. فمثلا، الأقاليم الجنوبية، يتم التطاول من طرف رجال أمن المستشفيات على عمل الممرضات والأطباء، مما يعرض المواطن للابتزاز، وأحيانا يدفع به ذلك التصرف إلى مغادرة المستشفى دون الاستفادة من الخدمات الطبية.

فأية معايير تعتمدها، السيد الوزير، لاختيار هؤلاء العاملين بالمستشفيات؟ إنها كارثة بجميع المقاييس، ونحن نتحدث عن صحة المواطن

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

استفحلت خلال السنوات الأخيرة ظاهرة الأمن بالمفهوم الواسع بالمستشفيات العمومية بمختلف مستوياتها وعلى صعيد مناطق مختلفة من المغرب، وخصوصا المناطق الجنوبية، تمثل في تعدد الاعتداءات على المرضى والعاملين بالقطاع وصلت إلى حدود البالغة الخطورة، هذا ودون الحديث عن الأعطاب الذاتية المرتبطة بالقطاع، من رشوة وزبونية واستهتار التي تشكل بشكل أو بآخر نوعا من التعدي على الحقوق، ومنها أسمي الحقوق وهو المحافظة على حياة وكرامة الإنسان.

على هذا الأساس، نسألكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي تتخذها وزارتك لضمان أمان وأمن المستشفيات العمومية.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أولا، الشكر الجزيل لترحكم هاذ السؤال اللي يثير واحد المشكلة على الصعيد الوطني ولكن ماشي غير على الصعيد الوطني وعلى الصعيد العالمي، يوم البارحة كنت أستمع مثلا في فرنسا، في (Marseille) أنه قسم المستعجلات هجموا عليه... إلخ، وهذا، ما عندناش نفس المشاكل وليني ظاهرة.

أولا، هاذ الظاهرة تزداد حدة مع تزايد الضغط على الخدمات الصحية، وخاصة في أقسام المستعجلات لأن نتعرفو في المغرب التوافد على المستعجلات تيزايد سنويا بـ 10%، ولكن للأسف الموارد البشرية تنقص بقلة الموارد البشرية، ثانيا الناس اللي تمشيو للتقاعد.

أشنو هو العلاج لهاذ الإشكالية في المغرب؟ دازت من ثلاثة ديال المراحل، مرحلتين ولا ثلاثة، المرحلة الأولى كان عندنا رجال الشرطة يجلسوا في المستشفيات، كان عندهم القفز دياهم تيجلسوا.

امشات هذيك المرحلة، جات المرحلة الثانية ديال المناولة، الشراكة مع القطاع الخاص، يا للأسف اللي فيها إشكال اللي غدي نرجع لها، اللي هاذ الناس يتحاولوا ينظموا الخدمات ديال الاستقبال، موازاة مع انطلاق... إلى آخره. هاذ الأمن داخل المؤسسات الصحية، شركة خاصة تقوم بالحراسة، الأمن وتنظيم الولوج إلى المؤسسات الصحية.

من بعد، ابدينا اشوية تدريجيا مع جا نظام (RAMED⁴)، ابدينا تنشوفو كيفاش نضم موازاة نواكبو هاذ (RAMED)، الناس اللي مساكين اللي تيجيو للمستشفيات، اللي ما في حالهمش، كيفاش نديرو مساعدات

⁴ Régime d'Assistance Médicale

والدولية، مما يستوجب تطوير وسائل الإعلام، وذلك بشكل مؤسسي للوصول إلى الهدف المنشود.

لذا، نسألكم السيدة الوزيرة المحترمة: ما هي التدابير المزمع اتخاذها لتفعيل كل المهام المنوطة بدار الصانع لإعطاء وبناء الصورة النوعية للصناعة التقليدية وتحسين سمعتها وتوسيع صيتها داخل المغرب وخارجه؟
وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآتي الثاني موضوعه دور مؤسسة دار الصانع في الإنعاش التجاري لمنتجات الصناعة التقليدية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

يلعب قطاع الصناعة التقليدية دورا طلائعيا في النسيج الاقتصادي الوطني وفي الحفاظ على الحمولة الحضارية والفنية والثقافية لبلادنا، خصوصا من خلال مؤسسة دار الصانع التي تعمل على فتح آفاق جديدة أمام تسويق منتجات الصناعة التقليدية والترويج لها داخل الوطن وخارجه، من خلال عدة تظاهرات وطنية ودولية، شهدت بنجاحها عدة مؤسسات على الصعيد الدولي بالرغم من ضعف الميزانية الموضوعة رهن إشارتها إذا ما قارناها مع بعض مؤسسات الترويج التي تضطلع بنفس الدور.

لذا، نسألكم، السيدة الوزيرة المحترمة، على الدور الذي تقوم به هذه المؤسسة فيما يتعلق بالإنعاش التجاري لمنتجات الصناعة التقليدية وتوفير السبل الكفيلة بمساعدة الصانع التقليدي على ترويج منتجاته، وما هي الإمكانيات المرصودة لها للنهوض بهذا القطاع الحيوي؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآتي الثالث موضوعه دور مؤسسة دار الصانع. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عمر مكد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إخواني، أخواتي الأعضاء المحترمين،

وأمنه وأمانه، ولا يمكن أبدا التهاون في ذلك.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير.. عندك شي تعقيب؟
تفضل.

السيد وزير الصحة:

أش تقول في هاذ الاعتداءات؟

أولا، تبغني نخبي من هاذ المنبر جميع المهنيين ديال قطاع الصحة، قالها السيد المستشار المحترم، جلهم مهنيين، شرفاء، نزهاء، اللي تيقدموا الخدمة للمواطنين والمواطنات.

ثانيا، من هاذ المنبر أن وزارة الصحة أي واحد اللي تعدى على مهن الصحة، فوزارة الصحة كتحمل المسؤولية في المتابعة والمتابعة القانونية في هاذ الشئ.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هاته الجلسة. والآن ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيدة وزيرة الصناعة التقليدية حول دار الصانع، والتي طلبت السيدة الوزيرة ضمها في إطار وحدة الموضوع، وقد وافقت الفرق المعنية على هذا الطلب. لذا، سنعرضها دفعة واحدة.

السؤال الآتي الأول موضوعه محام دار الصانع. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد زاز:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

إخواني، أخواتي المستشارين،

يعتبر قطاع الصناعة التقليدية من أهم القطاعات الإنتاجية في بلادنا، كما أن تقاليد صناعتنا، والحمد لله، في تطور مستمر ودائم لأنها تجمع في تناسق تام بين الأساليب والأنماط والاتجاهات الدولية، وذلك حسب إلهام وأحاسيس دار الصانع المغربي، والذي بفضل مهارات حرفيين استطاع المنتج المغربي أن يغزو الأسواق الدولية، لكن الرهانات المرتقبة تفرض إنجاز دراسات لكل شعبة على حدة داخل الأسواق المستهدفة، ودراسة ميدانية للأسواق، والبحث عن قنوات للتوزيع والاستسواق، وخلق شراكات مع كافة الفاعلين ومع كافة قنوات التوزيع لإنعاش المعارض الوطنية

شأنها أن تساهم في تسويق تلك المنتوجات سواء داخليا أو خارجيا والسهر على تلميع صورة الصناعة التقليدية المغربية.

نسائلكم، السيدة الوزيرة، ما هو تقييمكم لأداء ودور دار الصانع ومدى نجاعتها في تحقيق رؤية 2015؟ وما هي حقيقة ما يتداول من حديث عن وجود اختلالات؟ وما هي خطتكم لمعالجتها؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الإجابة على الأسئلة المتعلقة بدار الصانع، تفضلي للمنصة.

السيدة فاطمة مروان، وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

في البداية، أود أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيدات والسادة المستشارين المحترمين على غيرتهم واهتمامهم بالصناعة التقليدية عامة ودار الصانع خصوصا.

كما تعلمون تأسست دار الصانع سنة 1957، وطلعت بدور مهم في تنمية قطاع الصناعة التقليدية، إلا أن منهجية تدبير إنعاش المنتج التقليدي ستعرف وتيرة أدق وأسرع منذ بروز رؤية 2015.

في هذا الإطار، قامت المؤسسة بإحداث العلامة المؤسسية حرف المغرب، والتي أعطت قيمة مضافة للمنتج التقليدي المغربي وصورة مميزة للحرف، كما استثمرت في حملات تواصلية تجارية، مما أضفى على الصانع التقليدي إحساسا بالفخر والاعتزاز باتائه إلى القطاع.

على مستوى الإنعاش التجاري، وأكدت المؤسسة التطورات التنموية التي يعرفها القطاع، حيث اعتمدت على آليات لتسويق المنتج كالمعارض المهنية والمعارض التجارية وقنوات التوزيع الدولية.

ومن الوسائل التجارية التي حققت ثمارها على مستوى التسويق عملية (B to B) التي تقوم على أساس تبادل زيارات عمل بين رجال أعمال مغاربة فاعلين في القطاع ونظرائهم في دول أخرى بهدف نسج علاقات شراكة وتعاون تجاري للرفع من وتيرة الإنتاج والتصدير وتنمية حجم التبادل التجاري بين المغرب وهذه الدول، حيث أنجزت المؤسسة في كل من أمريكا اللاتينية والخليج العربي وساحل العاج ما يزيد عن 207 لقاء عمل.

كما أنجزت المؤسسة خلال الثلاث سنوات الأخيرة ما يزيد عن 221 تظاهرة داخل وخارج المغرب، عمت جميع فروع قطاع الصناعة التقليدية، وشارك فيها ما يزيد عن 5916 عارض وعارضة، ينتمون إلى مختلف جماعات المملكة.

تعرف الصناعة التقليدية المغربية منافسة شرسة بحكم التطور التكنولوجي الذي أدى إلى تراجع المنتوجات الحرفية التقليدية ونتيجة المنافسة الحادة للمنتوجات الأجنبية. وفي هذا الإطار، تلعب مؤسسة دار الصانع دورا هاما لا يستهان به من أجل الترويج.

فلهذا، السيدة الوزيرة، نسألکم عن الشكل اللي كتعمل به دار الصانع لأنه هاذ السنة أو السنة اللي فاتت في علمنا على أن الحكومة نزلت لها 40% من البرامج ديالها، وثم كذلك ما تنساوش على أن ما هو دار الصانع مع الوزارة اسنيننا واحد الاتفاقية قدام الوزير الأول على أساس الإستراتيجية ديال 2015، الإستراتيجية ديال 2015 تقريبا ما ابقى إلا سنة في هاذ السنة هذي.

فين وصلت في هاذ العملية الإستراتيجية؟ ثم كذلك هل 40% اللي تقصت الحكومة لدار الصانع في (le budget) ديالها ممكن تسير بها المشاريع اللي تعهدت وسنات قدام سيدنا؟
شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن.. السؤال موضوعه تحسين أداء مؤسسة دار الصانع. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التحالف الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد عداب:

شكرا السيد الرئيس.

نعتبر دار الصانع من ضمن الآليات والمؤسسات الفاعلة في مجال الصناعة التقليدية، وهي مؤسسة لها دور في الترويج للمنتوجات التقليدية في الداخل والخارج. نظرا لأهميتها لهاذ القطاع فهي بحاجة إلى تطوير لتقديم لخدمة أفضل للصناعة التقليدية.

نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن برامجكم بخصوص تطوير هاذ المؤسسة وكل الآليات المرتبطة بتطوير وتنمية الصناعة التقليدية.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الخامس موضوعه وضعية دار الصانع. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل السي العقاوي.

المستشار السيد محمد العقاوي:

شكرا السيد الرئيس.

أنشئت دار الصانع لتحقيق أهداف نبيلة، تتلخص في النهوض بقطاع الصناعة التقليدية والتعريف بالمنتوجات التقليدية وخلق كل الفرص التي من

ولا يمكن أيضا تقييم نتائج دار الصانع دون الاطلاع على الميزانية المخصصة لها، ولتكون لديكم فكرة فإن ميزانية دار الصانع لا تمثل سوى 20% من ميزانية المؤسسات الأخرى المماثلة لها، وأيضا لتكون لديكم فكرة تقييم فإن دار الصانع مهمتها هي الترويج وبيع منتوجات الصناعة التقليدية، وإنما ليست المسؤولة الوحيدة عن التصدير.

إذن، فدور دار الصانع رغم العدد القليل لموظفيها، ورغم ميزانيتها الضئيلة، ورغم المهام الكبرى الموكولة لها، فإنها استطاعت تحقيق خطوات جلية رفقة الوزارة وعبقرية الصناع والصناعات ونضالية المقاولين والمقاولات في الصناعة التقليدية.

طبعاً، نحن نقوم الآن بدراسة موضوعية وتحليل وتقييم نتائج المخطط والبرنامج المذكور، وطبعاً أيضاً من ضمن عناصر تقييم تحديد المعوقات والأخطاء ونقط الضعف ووسائل التحقيق. نحن نقوم بدراسة لمشروع جديد بوسائل جديدة وبرؤية جديدة وآمال وقدرة مرتفعة لمواجهة المستقبل، ودار الصانع ستكون عنصراً من العناصر الملتزمة بالأهداف المقبلة، وطبعاً بوسائل جديدة وإمكانيات جديدة وبطرق عمل مختلفة ويتجاوز كل الأخطاء والمعوقات.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إذن، الإصلاح وإعادة التنظيم ومراجعة الهيكلة واستعمال طرق جديدة وتطوير الآليات تتناسب مع طموحاتنا ورغبتنا وآمالنا، نحن وأتم حضرات السيدات والسادة المستشارين، جميعاً سنعمل من أجل تحقيقها بعد تحليل نتائج المشروع الذي نعمل في ظله. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيدة الوزيرة.

الآن، ننتقل إلى التعقيبات، الكلمة للفريق الاستقلالي في إطار التعقيب.

المستشار السيد ناجي فخاري:

شكراً السيد الرئيس.

شكراً السيدة الوزيرة.

السيد الوزير المحترم،

أخوتي، إخواني المستشارين المحترمين،

أنا أريد أن أذكر السيدة الوزيرة أنه الإستراتيجية وقعت أمام صاحب الجلالة، فما هو دور الصانع بالنسبة للتسويق؟ لأنه الإستراتيجية كنتلوكو فيها كثير عن التسويق ومدى الانعكاس ديال التسويق على الصناع التقليدي. كانت هناك شبكة للتعريف بالمنتوج، ولكن هناك فقط ساسرة اللي تيدخلوا ما بين الصناع ودار الصناع.

على مستوى السوق الداخلي، شكلت المعارض الجهوية رافعة لتنمية السوق المحلية، وتحسين المستوى المادي والمعيشي للصانع التقليدي، حيث استطاعت استقطاب المستهلك الوطني في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية. في هذا السياق، نظمت المؤسسة بشراكة مع غرف الصناعة التقليدية خلال الثلاث سنوات الأخيرة ما يزيد عن 90 معرضاً جمهوية، شملت مختلف جهات المملكة، شارك فيها أزيد من 5000 صانع وصانعة بما فيهم الصناع الفرادى وممثلي جمعيات وتعاونيات الصناعة التقليدية الحضرين والقرويين، مع الإشارة إلى أنه تم خلال هذه السنة الرفع من نسبة مشاركة المرأة الصانعة من 20 إلى 30%، والوسط القروي من 10% إلى 20%، ودخلنا تعاونيات كذلك بمشاركة نسبة 20%.

كما تحرص، في مجال التواصل، على مواكبة كل التظاهرات التجارية والمهنية، مثل معرض الفرس بالجديدة ومهرجان ماطا بالعرائش، كما تساهم في رعاية عدد من البرامج، وذلك بهدف خلق التواصل حول العلامة المؤسسية "حرف المغرب".

هذا، وبالرغم من الظرفية الاقتصادية الراهنة والصعبة التي يعرفها الاقتصاد العالمي والمنافسة القوية لبعض دول البحر الأبيض المتوسط لمنتجاتنا، وانخفاض أسعار منتجات دول أخرى التي تفتقر للجودة، فإن تصدير المنتجات التقليدية المغربية عرف خلال الأسدس الأول لسنة 2014 ارتفاعاً بنسبة 18,4% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

ومن جهة أخرى، ارتفع حجم صادراتنا إلى كل من سويسرا وإسبانيا وبعض الدول الأوروبية الأخرى، كما تم تسجيل ارتفاع الصادرات إلى كل من أستراليا والدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

وأتم تعلمون أن الصناعة التقليدية لا يمكنها، بحكم طبيعتها، أن تحقق في ميدان التصدير أرقاماً كبرى، ولهذا لم نصل إلى الهدف الإستراتيجي، حيث أن المعطيات المتوفرة أبانت أن 92% من رقم معاملات القطاع يستهلك في السوق الداخلي، و8% فقط في السوق الخارجي بما فيها التصدير والسياح.

هذا، مع التأكيد أن دور دار الصانع هو تأطير الصناع والمقاولات وتحفيزهم على المشاركة في مختلف المعارض والصالونات، حيث أن الهدف من أنشطتها هو ترويج المنتج وإبراز حضور بلادنا في مختلف التظاهرات، أما التسويق فيبقى رهيناً بطلبات الأسواق وقدرة المقاولات والصناع على التفاعل معها.

لا يمكن تقييم عمل دار الصانع دون ذكر حصيلة رؤية 2015، لأن هاته الرؤية هي التي حددت البرامج والأهداف ووسائل وطرق العمل. ورغم أن تنفيذ رؤية 2015 شرع فيه ابتداء من مارس 2007، ورغم أن أهداف رؤية 2015 كانت طموحة وكبيرة، فإني أعلن أمامكم أن ما تحقق منها مشرف ويشرف الصناع التقليديين والأطر وكل من سهر على هذا القطاع منذ بداية هذه الرؤية.

المستشار السيد عمر مكدور:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة.

أنا غير عندي وجهة نظر في هاذ القضية ديال دار الصانع، دار الصانع بالنسبة لنا احنا كناس اللي كيعملوا في التسويق للخارج عندو دور مهم جدا، لأنه كنعرفوا، آ الإخوان، على أنه المؤسسات ولا الغرف المهنية ولا الصانع، ما عندهمش وسائل باش ياخذوا... تتعرفوا على أنه الدول اللي كيشاركوا في الدولة ديال الصناعة التقليدية راه اصعب، ما يمكنش الخواص شخص بوحدهم يلعب هاذ الدور، وأنا كبقول بالفضل ديال دار الصانع وبالفضل ديال وزارة الصناعة التقليدية باش استطعنا ندخلو لهاذ الأسواق الخارجية، راه ما يكذب عليكم شي كذاب يقول لكم شي واحد صانع تقليدي اللي كيجراس الحرفة وكينتاج بيديه يمكن لو يدي الصنعة ديالو لبرلين ولا يديها للألمان ولا يديها لمريكان ولا يديها للروس إلى ما كانتش المساعدة ديال الوزارة، سمحوا لي احنا كنمارسو هاذ الموضوع.

أنا السؤال ديال اللي غادي نسأل الوزيرة هو: ما هو الدور ديال الخريطة ولا الشي اللي سيناه قدام سيدنا، وتعطوا الفلوس عليه، وحيدوا لنا ذوك الفلوس واش ذاك الشي باقي ولا ما ابقاش؟ أنا في علمي على أن ما هو الحاجة اللي ما تصوبات غادي توقف حتى 2018، ولكن فين فلوسها؟ هذا السؤال اللي كنسأل.

الخريطة اللي اسيننا قدام سيدنا ديال الخريطة ديال الصناعة التقليدية فيها حتى 2015، كنعرف ما تصوباتش كلها 100%، ولكن اللي ابقى واش كايين فلوسو باش نخدموها؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد عدا ب:

شكرا السيد الرئيس.

كذلك نشكر السيدة الوزيرة على المعطيات القيمة اللي اعطتها، وبكل صراحة احنا موضوعيين لما تيطرح شي سؤال كنديرو البحث ديالنا، في إطار الحزب والترية ديال الحزب، ودرنا التحريات ديالنا وسقسينا في دار الصانع وسقسينا الناس على أساس دار الصانع هي مؤسسة مهمة للقطاع، وتدارت في 57 من أجل المساعدة ديال الصانع التقليديين، وكنشاطر الرأي ديال السي عمر لأن الصانع التقليديين الفرادي ما يمكن لهمش يسوقوا ويديروا هذا، لابد خص المؤسسة اللي غادي تعاونهم.

وهاذ المؤسسة هذي، احنا الآن فرحانين لأنه ابحال إلى تعاد لها الاعتراف ديالها، في هاذ الأسبوع ولا الأسبوع الماضي راه المؤسسة ولات

يجب ذكر الواقع عوض التاريخ لأنه دابا الآن الجرائد ككتتب بشكل كبير على هاذ دار الصانع ومدى الاختلالات، أين الحكومة في محاربة الفساد؟ أين الحكومة في النظر بعين الرحمة للصانع التقليديين؟

هاذ التظاهرات، 5000 تظاهرة، منذ الاستقلال عندنا جوج المليون ديال الصانع التقليديين ما استافدوش نهائيا من دار الصانع، الانتباه للحكومة السابقة بالنسبة للميزانية اللي تخصصت لدار الصانع واللي كانت 10 ديال المليار، لأن 100 مليون ديال الدرهم بطبيعة الحال لما ما كنعرفش على الصانع التقليدي خفضت لها الميزانية اللي هي 40%، لأنه دار الصانع ما قامتش بالدور ديالها اللي غادي يمكن للصانع التقليدي يستافد منها.

الارتفاع ديال التصدير كان في 2007، أما الآن كايين هناك انخفاض كبير جدا في مجال الصناعة التقليدية فيما يخص التصدير. شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة على المعطيات التي جئتم بها في جوابكم والتي وضحت فيها وضعية هذه المؤسسة، إلا أننا نطلب منكم العمل على المزيد من دعم دار الصانع لتقوم بالدور المنوط بها خدمة للصانع التقليدي المغربي.

كما أننا نطالب أيضا من دار الصانع أن تستهدف منتجاتها الصانع التقليديين وجمعياتهم المتواجدة بالقرى والمداشر والمناطق النائية لأنهم يشتمكون من صعوبات تسويق منتجاتهم ومصاحبتهم في هذا الإطار حتى يتمكنوا من تطوير محامهم، وذلك بإشراكهم في المعارض المقامة داخل وخارج الوطن.

لنا، لابد من بذل الجهود، لأن، السيدة الوزيرة، إلى لاحظتم في الأسبوع الماضي الأروقة المغربية في دولة الإمارات، الإقبال من طرف الزوار ومدى تجاوب الأجانب على الأروقة المغربية.

لنا، نطالبكم أن تقوموا بجهود كبير حول المنتج المغربي الذي فرض بجودة عالية في الأسواق الأجنبية، وهذا يشرف المغرب. لنا، نطالبكم من دعم هذه الشريحة من الصانع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الحركي في إطار التعقيب، تفضل السي عمر.

صحة ما ورد باعتبار وصايتكم على هذه المؤسسة التي نعترف لها بالدور الهام الذي تقوم به في الترويج للمنتج التقليدي داخل الأسواق الوطنية، والرفع من صادرات هذا القطاع نحو الأسواق الخارجية عبر المعارض التي تنظمها مؤسسة دار الصانع رغم الإمكانيات المادية الضئيلة مقارنة مع بعض المؤسسات العمومية الأخرى.

هذا، بالإضافة إلى الدور المنوط به في خدمة قطاع الصناعة التقليدية والسياسة الترويجية التي تبناها في الوصول للأسواق الدولية الجديدة. كما أننا نؤكد على ضرورة تدخلكم كوزارة وتدخل دار الصانع كمؤسسة من أجل حماية منتوجات الصناعة التقليدية الوطنية من التقليد، لأنه يضر بالقطاع ويحد من مردوديته، خصوصا إذا استحضرنا حجم اليد العاملة الذي يشغل هذا القطاع، بحيث يصبح هذا الأمر اجتماعيا محضا. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، في إطار الرد على التعقيبات.

السيدة وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس.

ابغيت نوضح بعض المسائل، لأن تقال بعض المسائل اللي ماشي يمكن واضحين، ابغيت غير نذكر السادة المستشارين المحترمين على التسيير المالي ديال هاذ المؤسسة ديال دار الصانع. تسيير هاذ المؤسسة هو يخضع لمقتضيات القوانين المنظمة للمحاسبة العمومية والمراقبة المالية، وذلك عبر مراقب الدولة، الخازن المكلف بالأداء، وهو يصطلح بالمراقبة القبلية. كما يتدخل كذلك خبير الحسابات لتتبع والمصادقة على الحسابات الختامية للمؤسسة، مدقق خارجي للحسابات وتتبع تسيير ميزانيتها، وذلك في إطار الحكامة الجيدة التي يفرضها تدبير وترشيد النفقات العمومية. وتعرض التقارير المنجزة من طرف كل من الخبير الحساباتي ومدقق الحسابات ومراقب الدولة على أنظار أعضاء المجلس الإداري لدار الصانع، والمجلس الإداري لدار الصانع هو الذي يصادق على البرنامج ونشاط ومراحل عمل مؤسسة دار الصانع سنويا.

أعضاء المجلس الإداري يتكون من ممثلي غرف الصناعة التقليدية وجامعاتها ومثلي فيدراليات مقالات الصناعة التقليدية ومثلي القطاعات الحكومية التي لها صلة بالقطاع.

كما خضعت المؤسسة للمراقبة الدورية للمفتشية العامة لوزارة المالية والمجلس الأعلى للحسابات. إلى كان شي واحد عند شي حجة أو شي حاجة هذا من المسؤولية ديالو الدستورية باش يمشي للقضاء.

تدخلوا مستشارين على المشاركة في المعارض اللي منظمة من طرف دار الصانع، هاذ الدور ديال دار الصانع هو تنظيم هاذ المعارض، راه اتما

تتشرف القطاع ديال الصناعة التقليدية بعد ما أن كانت أهملت إهالا كبيرا. المخطط ديال 2015 فيه واحد المسلسل اللي في الحقيقة كان تراجع على الميزانية اللي خصنا نهضرو عليه، واللي خص دار الصانع تمشي. أشنو هما المعينات اللي كابين باش نهضرو بكل وضوح؟

لما دار الصانع تتطلب بأنه غادي تدير واحد المعرض، ما كيستجوبش الصناع التقليديين، لأنه ما عندهم إمكانيات، كيستجوبوا لبعض هذا. اللي كطالبو هو:

- التخفيف من شروط الولوج للمعارض الدولية، نقولو أودي خصنا نبدأو نساعدو الناس بشوية بشوية حتى يوقفوا على رجليهم؛

- الافتتاح على أوسع من الفئات من الصناع، مزيان هذا معقولة؛

- البحث على أسواق جديدة لتوسيع دائرة التسويق آسيا، أمريكا اللاتينية، إفريقيا، وعدم الاقتصار على أسواق تقليدية اللي هي أوروبا؛

- تشجيع منتوجات الصناعة التقليدية في العالم القروي، خاصة تعاونيات النساء حتى هي يكون عندهم معارض، وراه جات الوزيرة وأعطت المعطيات؛

- وكذلك الميزانية اللي تنقلو أنها خصها تكون تتلبي هاذ الرغبات.

فعلا، نتفهمو الوضعية ديال الغرف والرؤساء ديال الغرف، نتفهمو الهاجس ديال الصناع التقليديين بالنسبة دار الصانع، ولكن لما تمشي لدار الصانع وتيقول لك أسيدي أنا كندير، تدير إعلان على معرض، وما تيجيني حتى شي واحد أو كيبر واحد ولا جوج من الصناع، وفي الأخير تعاود يتخل، أشنو غادي يمكن يمشي؟ يخلي الفراغ؟

إذن، ما يمكنش، هاذك الملاء ديال الفراغ هو اللي تنقلو خصنا يكون موسع، ويكون يشمل واحد الفئة عريضة من الصناع التقليديين اللي عندهم إمكانيات وخصنا نشجعوهم باش يمكن لهم يديروا تسويق حتى هما. هذا هو ما عندي ما نقول.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد العقاوي:

شكرا السيد الرئيس.

أشكركم السيدة الوزيرة على ما جاء في جوابكم، إلا أننا كفريق الأصالة والمعاصرة نتبعنا ما تنقله الصحف الوطنية حول ما تعرفه مؤسسة دار الصانع من سوء التدبير وإهدار المال العام، إلا أننا لا نؤكد جازمين على كل ما جاء في الصحف بقدر ما نريد إطلاعنا ومن خلالنا الرأي العام على

عارفينهم، السادة المستشارين.

لتحقيق تنفيذ أمثل هي هاذ دار الصانع تتقوم برنامج سنوي يشمل جميع التظاهرات التي تعترم المشاركة فيها والتي تتلائم والتوجهات الإستراتيجية، ثم يتم إخبار غرف الصناعة التقليدية، راه الغرف تيتخبروا، راه اتما عارفين، مديرية الصناعة التقليدية، جامعة غرف الصناعة التقليدية، فيدرالية مقاولات الصناعة التقليدية، وقبل كل تظاهرة تيمشي تيعلنوا، كاي نداء تظاهرة (appel à manifestation)، يتضمن جميع شروط المشاركة، لأن هاذ المعارض راه عندها شروط باش الناس يشاركوا فيها، لا في داخل المغرب ولا في خارج المغرب.

إذن، إلى كانوا الصانع عندهم الشروط باش يشاركوا راهم تيشاركوا، ما كاي حتى شي مشكل في هاذ الشي. كاي بعض المعايير اللي خصهم يلتزموا بهم، أشنو هما هاذ الشروط؟ تيتيم اختيار المشاركين من طرف لجنة مختصة، وكاي واحد الملف اللي خصهم يقدموه اللي فيه طلب خطي يفيد رغبة المقاول والصانع في المشاركة في التظاهرة، بطاقة الصانع التقليدي، نسخة من القيد في السجل المركزي لمصدري منتجات الصناعة التقليدية، (catalogue) يشمل المواد المزمع عرضها في المعرض للتأكد من صنع المنتج ومدى مطابقته لمعايير الجودة.

كما تجدر الإشارة أن هناك شروط يفرض.. في المعارض اللي في الخارج كاي بعض اللي تينظموا هاذ المعرض تيديروا شروط مختلفة على الشروط ديالنا، إذن خاص الصانع يتبعوا لها، من بعد ما تتوصل دار الصانع بهاذ الملف تيستدعيو الناس اللي ابغوا يشاركوا، وتيتوقع واحد الالتزام بالمشاركة وتيكون تسديد مقدار المساهمة الواجب أدائه في كلفة كراء وتجهيز الرواق، حيث تتكلف مؤسسات دار الصانع بدعم المشاركين، دار الصانع تتعطي 80% من الكراء ديال الرواق.

إذن، الناس اللي يمشيو باش يشاركوا في المعارض في الخارج خصهم يكونوا عندهم القدرة باش يخلصوا المكان فين ينعسوا، يخلصوا الطيارة، ودار الصانع تتعطيهم 80% من الرواق اللي بعض المرات تيكون مكلف بزاف.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ونشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها القيمة معنا في هاته الجلسة.

والآن ننتقل إلى السؤال الآني الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك المكلف بالنقل، وموضوعه وضعية نظام الرخص.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد لحبيب لعلج:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير،

أقرت الحكومة في برنامجها الحكومي العديد من الإصلاحات التي تمهق قطاع النقل، ومن بينها إصلاح نظام الرخص باعتدال نظام دفتر الترحيلات.

السيد الوزير المحترم،

أين وصل إصلاح نظام الرخص بوزارة النقل؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد نجيب بوليف، الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل

واللوجيستيك، المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالفعل كما تفضلتم بذلك، الحكومة منذ فترة وهي تعمل على إصلاح نظام الرخص فيما يتعلق بالمجالات ديال النقل المتعددة، وذلك للحد من اقتصاد الربيع، الحد من الاحتكار، الحد من الاستثناءات والمرور من نظام اللي هو ديال التراخيص الاستثنائية إلى نظام اللي هو مبني على الشفافية وعلى دفاتر الترحيلات وعلى طلبات العروض.

واستطعنا لحد الآن أنه فيما يتعلق بالنقل المدرسي، نقل المستخدمين، النقل السياحي، وأيضا النقل المزدوج ثم أيضا المدارس ديال السياقة اللي خصها الرخص، وأيضا الفحص التقني اللي فيه طلبات ديال العروض. الآن، بعد فترة من الإشتغال مع المهنيين، منذ نونبر 2013 في إطار حوار مستمر، حوالي سنة وشهر ديال الحوار، الآن نحن في آخر المرحلة ديال الحوار، دفاتر الترحيلات متوفرة، عقد البرنامج الآن راه هو جاهز لكي يوقع واللي تيخدم هاذ الفلسفة ديال الإصلاح، والمرسوم المرتبط بالإصلاح ديال المنظومة ديال نقل المسافرين أيضا هو جاهز عند الأمانة العامة للحكومة على أساس أنه يمر في المسطرة ديال المصادقة اللي هي معروفة، وأنداك ستتوصلون به لمناقشته.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد لحبيب لعلج:

شكرا السيد الوزير.

كتعرفوا ميدان النقل ميدان شعبي بامتياز، وجميع المغاربة هما في

خمس ديال الشبكات ماشي كلها أجنبية، الشبكات اللي تتشغل فيها ثلاثة اللي هي مغربية 100%، والشبكتين الأخرتين حتى هما دايرين شركات اللي هي مغربية، ولكن (des filiales) ديال شركات اللي هي أجنبية، لكن العاملين في هذا القطاع تقدر نقول لك أنه يكاد يكون 100% من المغاربة، وبالتالي لا أظن أن هناك إشكال.

في إطار التنزيل، أنا قلت، السيد المستشار المحترم، قلت لك الآن احنا في إطار العقد البرنامج، راه يمكن يتوقع في الأيام القليلة المقبلة جاهز، المرسوم حتى هو الآن راه في المراحل ديالو النهائية، راه في الأمانة العامة جاهز باش يتعرض أيضا على المواطنين لإبداء الرأي في الموقع، بمعنى هاذ الأمور كلها جاهزة، طلبات العروض اللي هي مرتبطة بالخطوط ديال (la rocade) ديال الشمال حتى هما أيضا جاهزة، وتقدر نقول لك أيضا في الأسابيع القليلة يمكن نديرو (un appel d'offre) لأول مرة في تاريخ المغرب مرتبط باستغلال الخطوط ديال النقل ديال المسافرين في الخطوط الشبالية الآن اللي هي درناها في (la rocade) من طنجة إلى وجدة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

والآن ننتقل إلى السؤال الموالي، موضوعه معاناة السائقين المهنيين من أجل الحصول على بطاقة السائق المهني. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد أمحمدي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

فعلا، السيد الوزير، يواجه السائقون المهنيون عدد كبير من المشاكل من سائقي الحافلات والشاحنات وكذلك سيارات الأجرة لا من ناحية التغطية الصحية ولا السكن الاجتماعي، ولكن موضوعنا الأهم في هذا الباب هو البطاقة المهنية. هاذ البطاقة المهنية اللي كين واحد العدد كبير من السائقين إلا قلة قليلة اللي توصلت بها، كين مشكل ديال المراكز اللي ما كايناش على صعيد التراب الوطني.

نسألکم، السيد الوزير، ما هي الإستراتيجية ديال الوزارة فيما يخص التعاطي مع هذا المشكل؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير.

حاجة إليه يوميا، والتغيير فيه له وقع، هاذ التغيير له وقع لا في ميدان التنقل العادي اليومي للمغاربة المواطنين، ولا للسياح اللي كيجيو ولا للأطفال وكذلك بالنسبة للسيارات في مجال الفحص التقني.

كتمشي اللي كنتخوفو منو هو كما قال لآخر: "اللي قال لك النار عافية يمد يدو فيها". احنا كتعرفو بأنه مجال صعب ويكون لوبيات، ونحن في البرلمان مستعدون باش نساعدوكم للإصلاح ومحاربة الفساد ومحاربة اللوبيات، لأن ما يمكش نبيو 1200 كلم ديال لوطوروت ومازال عندنا قتلى وحوادث مثل باب الحافلات والشاحنات وبالنسبة لسائقي الطاكسيات وذاك الشيء.

التخوف ديانا في بعض المجالات، مثلا في الفحص التقني، الوقت اللي كنا كنتظرو أنه هاذ المجال تستغلوا الدكارة والمعتلين وبعض الناس وبعض المعوزين، أصبحنا كنشوفو راسنا في حضون واحد ثلاثة ولا ربعة ديال الشركات، مع الأسف ماشي مغربية، أنا كخاف من هاذ الاحتكار أنه يوم من غدا غادي يولي هو ك يكون واحد السلطة على الحكومة أو على المؤسسات العمومية في تناول الشأن العام مستقبلا، لأنه هذي اشغال كانت عندنا واحد الفئة عريضة كنتستغل هاذ الميدان، اليوم كنجبرو راسنا مع متعاملين قلائل، احنا كتعتبرو شيء سلبي في هاذ المجال.

كذلك بالنسبة للحكومة تريد محاربة الفساد والإصلاح، الوجهة الأولى هو هاذ ميدان النقل خصو يتحسن بسرعة فائقة، احنا نتمن الكيفية والطريقة ديال الحوار والاجتهاد، ولكن كنبطبو منكم تعطيو مدة زمنية معينة للخروج بالإصلاح، لأن ما يمكناش نعطيو كل واحد خاطرو إلى ما لا نهاية له، لأنه (si non) ما غاديش نتقدمو، وأنا كتعرف بأنه الموضوع ماشي بسيط وماشى سهل، ولكن الآثار ديالو لها وقع على المواطنين في حياتهم اليومية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك، المكلف

بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

واذ نوه بالدعم بالفعل للبرلمان اللي جا على لسانكم سيقدمه للمساعدة في الإصلاح هو شيء بالفعل عمل اللي خصنا ككنا ننخرطو فيه، لكن عندي غير ملاحظات على ما تفضلتو به في المجال ديال الفحص التقني اللي هو أيضا بالرخص، والفحص التقني تيبضع لدفاتر تحملات وطلب عروض، الكل متاح لجميع المغاربة دون استثناء، اللي ابغى يتفضل، فيه

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك، المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

هي بداية طرحكم ديال السؤال أنا تنوه بهاذ الفئة ديال السائقين المهنيين، والتي بالفعل تمثل شريحة مجتمعية التي تتقدم خدمة للمجتمع لا يستهان بها، ومن هاذ الموقع تنحيي جميع السائقين المهنيين.

انما بالفعل كان لكم الشرف الأسبوع المقبل ولا هذي 10 أيام درتو يوم دراسي في مجلس المستشارين، وأكد عندكم معطيات جد دقيقة، وكان ممثل ديال الوزارة التي كان حاضر على أساس أنه اعطى للجنة ديالكم الموقرة ولا للفريق ديالكم الموقر، اعطى جميع المعطيات المرتبطة بالعمل ديالنا وبالاستراتيجية ديالنا في هاذ المجال.

اللي يمكن نقول لك هو أنه بالفعل كايين مشاكل، احنا ما تنتصلوش من المسؤولية ديالنا، لكن ما نقولش بزاف.. كايين 320 ألف بطاقة اللي خرجت، واحنا دايرين هاذ البطاقة مرتبطة بتكوين، وهاذ التكوين يتطلب مراكز، صحيح، الآن الدولة عندها 8 ديال المراكز رئيسية، وعندها واحد اللي هو متنقل على حسب الطلب اللي درنا في العيون، ومقبلين على ففتح واحد الجوج من هنا لآخر السنة، ومقبلين أننا ففتحو على الأقل واحد 5 ولا 6 المراكز في 2015 باش نحاولو نستوعبو الأعداد اللي هي غفيرة وكيرة ديال السائقين المهنيين اللي خصهم يحصلوا على البطاقة المهنية.

لكن، نقدر نقول لك أيضا، وهذا اللي خصكم تعاونونا أتم فيه كمجلس مستشارين وكبرلمانيين، هو أنه الدولة تقوم بجزء من الواجب ديالها بجزء، لأنها تتوفر المراكز، ولكن نقدر نقول أن نسبة ديال الغياب على التكوين والتي تتدفع أنه تكون غرامات وتكون بعض الإشكالات هي أنه 40% من الناس اللي تيتسجلوا على أنهم يجييو للتكوين ما تيجيوش، بمعنى احنا تنوفرو في 100 بلاصة للتكوين باش نعطيو البطاقة المهنية، 40 من هؤلاء السائقين المهنيين ما تيجيوش، بمعنى تنضيعو الجهود لأنه وفرنا، وهما ما تيجيوش ومن بعد درنا مذكرات باش نجيبوهم، اعلاش درنا مذكرات؟ باش اللي ما جاش للتكوين إلى ما عندوش البطاقة غادي يشدوه في الطريق. وراه أكيد هاذ الموضوع راه في راسكم، اعلاش؟ لأنه باش نفرضو ونقول.. باش نفرضو لأن القانون، المدونة 52.05 تتقول اللي ما عندوش البطاقة المهنية، اعطينا التأجيل الأول والثاني والثالث، 3 ديال التأجيلات إلى حدود 2013، ومن بعد قلنا ما يمكنش نأجلو، البيرمي لا يعني السائق المهني، بمعنى أنه لا يساوي، وإنما السائق المهني خصو تكون عندو الرخصة ديالو زائد التكوين عاد يولي سائق مهني.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد أحميدي، تفضل في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد أحميدي:

فعلا، السيد الوزير، طلبتو منا بأن غنتعاونو معكم، خير دليل على المعاونة نحن كمعارضة احنا دائما ندعم الحكومة وندعم البلد، فالיום الدراسي اللي تذاكرت عليه في البداية، السيد الوزير، طلبنا منكم وكنا كنتمناو لأن 3 دقائق لا تكفي للنقاش وباش نخلو هاذ المشاكل.

قلنا بأن الوقت المناسب هو السيد الوزير بأن غيتواضع وبجي وغادي ناقشو مباشرة مع هاذ السائقين المهنيين اللي عندهم المشاكل ديالهم، ولكن للأسف.

فعلا، السيد الوزير، احنا ابغينا الإصلاح يكون إصلاح حقيقي فيما يخص هاذ الشي ديال السائقين المهنيين، هما كيتشكاو بأن كايين مراكز ديال التكوين قليلة وقليلة جدا، كيف يعقل من الجنوب، من طاطا، من الداخلة، من العيون، كيجيو حتى لأكادير؟ مع العلم هذي هي المقاربة اللي اصعبية اشوية، كايين مركز ديال التكوين في الدار البيضاء وتدار واحد آخر في القنيطرة، اشخال من كيلومتر بين القنيطرة والدار البيضاء؟

إذن، حتى التقسيم داخل التراب الوطني غادي نكونو منطقيين وكذا، والثروات غادي تقسم بصفة عادلة، هذي من جهة.

من جهة أخرى، السيد الوزير، واحد الحاجة، احنا كنا كنتظرو بكل صراحة لأن كانت هناك وزارة التجهيز والنقل، ملي شفناها تقسمت قلنا صافي إذن غنحاولو واحد 50 أو 60 أو 70 % ديال المشاكل غادي تحل، ولكن يبدو بأن كان هناك هاجس ديال المناصب والسلام اللي تفرقت، ماشي ديال الحلول ديال المشاكل، هذي من جهة.

أما فيما يخص السائقين اللي عندهم واحد الحاجة، السيد الوزير، هذا هو اللي تتقول لك بأن المشاكل كايين هاذ البطائق المهنية اللي تعطات للسائق 15 ديال المقاعد وهو يسوق الحافلة، الحافلة فيها 50 مقعد، وكانوا طاحوا في يد الناس ديال المراقبة ديال الطرق، والغرامة انت تتعرف، السيد الوزير، من 4000 حتى 10.000 درهم، وإلى كررها فيها الحبس. إذن، كيخص بالنسبة للوزارة تعطي ظروف، وتعطي واحد الوقت كافي، خصوصا بأن المادة 40 من مدونة السير كنتقول بأن 2016 وفيها هاذ الشي ديال البطاقة المهنية.

إذن، كنتظنو واحد العدد كبير وكبير جدا اللي ابقي، ولكن باش هاذ المراكز ديال التكوين إلى ما تدارتشي غنبقاو واش غنجيبو ذيك الساعة السائقين من برا؟ غيكون عندنا واحد المشكل ومشكل حقيقي بكل صراحة.

إذن، احنا نزيد إصلاح حقيقي وجذري، خصوصا بأن هاذ السائقين

وتأهيل وتمثين مطارح المراقبة، وقد خصصت لهذا الغرض إمكانات مادية مهمة.

لذا، نساءلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، ما هي حصيلة هذا البرنامج منذ انطلاقه سنة 2008؟ وما هي النتائج التي تم تحقيقها؟ وما هي الإستراتيجية المستقبلية لهذه العملية؟ وما هو نصيب المناطق التي لم تساهم في التلوث مثل المناطق الجنوبية الشرقية ديال الأقاليم الشرقية اللي ما كيلوثوشي، إذن خصهم واحد المنحة تشجيعية باش على الأقل حتى هما يستافدوا، لأنه ما كيلوثوشي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، في إطار الإجابة عن السؤال.

السيدة حكيمة الحيطي، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على السؤال.

البرنامج الوطني لتدبير النفايات الصلبة اللي بدا في 2008، وصلنا الآن أننا دننا من 8% ديال طمر النفايات إلى 44%.

تبيات 15 ديال المطارح مراقبة في البلاد ديالنا وكذلك 6 ديال المطارح غادي تنتهي في ديسمبر، وغادي تبدأ تشتغل في يناير، منها مطرح ديال ورزازات اللي في المناطق اللي كتقولوا عليها، السيد المستشار، ما كتلوش.

كذلك هاذ البرنامج خلانا باش ندوزو من 40% ديال الكنس وديال الجمع ديال النفايات إلى أكثر من 80%.

فإذن البرنامج حقا خلانا أننا نديرو واحد الخطوة كبيرة من الناحية ديال المحافظة على البيئة، وتنقية البيئة الحضرية في المدن ديالنا في هاذ السنوات اللي دازت، في هاذ ستة السنوات.

الآن، أشنو كنديرو؟

تكلمتو على الإستراتيجية، كايته منهجية اللي فيها جوج نقط مهمة، النقطة الأولى هي نسرعو الوتيرة، لأنه امين ابدينا في 2008 حتى لهنا، مازال عندنا 230 مطرح عشوائي. فإذن، الآن خصنا نسرعو الوتيرة، درنا يالاه 24 مطرح اللي عندنا فيه التأهيل.

يمكن لي نقول لك بأن في سنة واحدة، الآن في هاذ السنة درنا 32 دراسة ديال التأهيل ديال المطارح، وهاذ 32 دراسة تلونصات الصفقات ديالها، وغادي تبدأ الأشغال ديالها في يناير باش توجد في يونيو.

كذلك الآن في سنة واحدة، درنا 47 مطرح بالأحواض ديالها المؤقتة، اتما كتعرفوا بأن الجماعات المحلية ما عندهاش الإمكانيات باش تدير

الي كنتشكاو دائما بأن حوادث السير اللي كتوقع... شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت.

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك، المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

هو السيد المستشار تشعب بالفعل، ماشي غير 3 دقائق خصنا.. هو إلى ما جيتش أنا لمجلس المستشارين لعندكم، راه جا الممثل ديال الوزارة وقدم ما يمكن أنه يتقدم في هاذ المجال، وأعطى المعطيات الضرورية والكافية، وهذا لا يعني أنه إلى ما جيتش أنا لمجلس المستشارين ليوم دراسي أنني ما عنديش ارتباط بالشغيلة المهنية ديال القطاع والسائقين المهنيين، وأنتي في حوارات دائمة ومستمرة مع القطاع، وأعرف أجزاء أجزاء وتفاصيل التفاصيل للإشكالات اللي هي مطروحة واللي تطرح جزء منها اليوم في هاذ...

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هاته الجلسة.

والآن تنتقل إلى السؤال الآتي الموجه إلى السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالبيئة، حول البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

إخواني، أخواني المستشارين،

تساهم النفايات المنزلية والمعامل الملوثة في التدهور البيئي، وتؤثر سلبا على التجمعات السكنية، وتؤدي إلى ارتفاع نسبة الإصابات بالأمراض، كما ينتج عنها تلوث نقط الماء وطبقات المياه الجوفية، وتلوث الجو، مما ينعكس بشكل سلبي على الوضع البيئي بصفة عامة.

ولتجاوز هذه الإشكالات، سنت بلادنا منذ سنة 2008 برنامجا وطنيا لتدبير هذا النوع من النفايات بطريقة مهنية، ومحاربة المطارح العشوائية،

طمأنة لسلامة...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلي، السيدة الوزيرة، في إطار الرد على التعقيب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالبيئة:

شكرا السيد المستشار.

أولا، ما قلتش بأن كانت المشكل في الإستراتيجية ديال الحكومة السابقة، قلت كان ببطء وهذا البطء لاجئ لأن الجماعات المحلية ما عندهاش القدرات أنها تنتج الدراسات التقنية وتدير الأشغال التقنية، واحنا تجاوزنا في هاذ الإستراتيجية هذي تجاوزنا هاذ النقطة.

بالنسبة لطنجة، طنجة كي تتعرفوا كايين مشكل ديال العقار، الآن كايينة شركة راها كشتغل في صدد تهيء المطرح الحالي في طنجة، واحنا تنشتغلو على المحطة ديال المعالجة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها معنا في هاته الجلسة.

والآن ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير العدل والحريات، والسؤال الأول حول وضعية حقوق الإنسان ببلادنا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير العدل والحريات المحترم،

من حسن الصدف أن السؤال ديالنا المتعلق بوضعية حقوق الإنسان في بلادنا كيجي مترامن مع استضافة بلدنا للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، وبالنظر للنجاح الباهر اللي حققو هاذ المنتدى العالمي، يحق لنا أن نهني أنفسنا جميعا على نجاح بلدنا في استضافة هاذ الحدث الدولي الكبير، ويحق لنا كذلك أن نعبر عن مشاعر الاعتراز للدور الذي قام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان وكافة المؤسسات الوطنية الحكومية، وهذي لاشك أنها ستعجبك، وغير الحكومية كذلك.

الآن، السيد الوزير المحترم، في ضوء الخلاصات والتوصيات ديال هاذ المنتدى العالمي، وخصوصا في ضوء المضمون الحقوقي الحدائي المتقدم للخطاب الملكي الذي تشرفتم أتم شخصيا بتلاوته، هل فكرت الحكومة في إعادة ترتيب أولوياتها من أجل إحراز المزيد من التقدم على طريق النهوض بحقوق الإنسان وحماية حقوق الإنسان والانخراط في كونه حقوق الإنسان؟

الدراسات، وماشي غير كنجيو وكنديرو الأشغال، كيخصها تكون عندنا دراسات علمية باش يمكن لنا نديرو الأشغال. فإذن، هذا برنامج ديال التأهيل البيئي اللي غنديروه من هنا حتى 2016.

أشنو هي الإستراتيجية؟ هي إستراتيجية مستدامة، غادي نزلو قانون الإطار اللي كيقول لك بأننا ما ابقيناش في المقاربة ديال المحاربة ديال التلوث أو المحافظة على البيئة، دخلنا لمنطق التثمين ومنطق التدوير ديال النفايات، ومنطق أننا نجعلو من النفايات موارد.

ولنا، ماعبقاوش نهضرو على المحطة ديال مطارح النفايات، غنبدوا نهضرو كي هضرت أوروبا هذي 20 عام على المطارح لمعالجة وتثمين النفايات. هذا هو البرنامج اللي ابدينا مع وزارة الداخلية، واللي غادي يكلف الوقت، يمكن لكم تقولوا لي من دابا عام راه المطارح مازال كايينة، راه من دابا 5 سنين غنبتى مازال كايينة المطارح، لأن هاذ الشي كيتكلف الوقت في البني ديالها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد بنجيد الأمين:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

شكرا السيدة الوزيرة على هاذ الإيضاح.

كل ما في الأمر أن حقيقة كيتبين بأن هناك بطء في الحكومة في هاذ المجال هذا، وعدم التنزيل المحكم لهاذ البرنامج، الذي حظي باهتمام لدى المواطنين. وراك ذكرت بأن من خلال الست سنوات يالاه تم تنزيل 15 مطرح، وهذا رقم ضعيف بالنسبة للإستراتيجية اللي وضعتها الحكومة السابقة.

إلا أن حقيقة مؤخرا كانت واحد المبادرة من مجلس مدينة طنجة، واللقاء التواصلي اللي تم مع سيادتكم، السيدة الوزيرة، تحت عنوان ميثاق طنجة، الذي تفاعلت معه طبعاً كل الساكنة والمجتمع المدني والهيئات السياسية بكل تفاعلية، وهذا كيرجع للمطرح اللي كنعرفو مدينة طنجة حالياً، مما يؤثر سلباً على البيئة والساكنة اللي حقيقة كتشكى واحد الشي كثير من الأمراض ديال الجلد والأمراض ديال الربو، إلى غير ذلك.

احنا تمعننا في العرض ديالك، وذكرت أن هناك تنزيل مطرح آخر، يا إما غادي يكون هذا المطرح في الجماعة ديال حجر نخال أو جماعة ديال المنزلة، كتعرفي، السيدة الوزيرة، بأن هاذ الجماعات كتضم سد الحاشف هو الموزع الرئيسي للمياه، وكيعرف واحد الفرشة مائة مائة مهمة، واش كايين هنا شي

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الإجابة.

السيد المصطفى الرميد، وزير العدل والحريات:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أؤكد، السيد الرئيس، حضرات السادة المستشارين والسيدات المستشارات، أن بلادنا عرفت تطورا ملحوظا على صعيد توطيد دعائم حقوق الإنسان، ظهر ذلك من خلال ما حصل منذ التسعينيات، كانت هناك مجموعة من المؤسسات، مجموعة من التطورات التي تنحو منحها إيجابيا على هذا الصعيد.

ولذلك، لما يتم تنظيم المنتدى العالمي لحقوق الإنسان خلال أسبوع في دورته الثانية بعد دورة البرازيل، فهذا لم يأتي من فراغ، وإنما أتى في سياق تطوري إيجابي إلى حد كبير على هذا المستوى، هاذ المنتدى الذي عرف رسالة مولوية سامية، شرفني جلالة الملك بتلاوتها، تضمنت هذه الرسالة سردا لمجموعة من المكتسبات والإنجازات والتراكمات، والتي كما تفضلتم، السيد المستشار، يحق لجميع المغاربة أن يفخروا بها بغض النظر عن مواقعهم السياسية أو المؤسساتية.

هل هناك تراجع؟ أؤكد لكم أنه بفضل كافة مؤسسات الدولة، سواء تعلق الأمر بجلالة الملك أو بالحكومة أو بالبرلمان أغلبية ومعارضة أو بالمجتمع المدني أو بالصحافة الوطنية، لا يمكن أن نتصور أن تكون هناك تراجعات. نعم هناك مشاكل، نعم هناك عراقيل تظهر بين الفينة والأخرى، تؤثر بشكل لحظي، بشكل جزئي، عن المشهد العام، ولكنها أبدا لن تؤثر وليس بإمكانها أن تؤثر على المسار العام التطوري.

نعم المغرب ليس جنة حقوق الإنسان، ولكن لا يمكن أبدا أن تقتطف من هنا وهناك بعض التجاوزات التي تقع، ويمكن أن تقع في أي بلد ديمقراطي، فضلا عن أن يتعلق الأمر ببلد في طور ترقى في هاذ الباب. لا يمكن أن تقتطف بعض الممارسات التي يمكن أن تكون غير سليمة لنقول بأن هناك تراجع، هناك تطور، هناك إن شاء الله تعالى تراكمات فسوف تنمو وتزداد مع الوقت.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار الرد على التعقيب.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد الوزير،

صراحة كيان بأنكم تتجاوبوا على سؤال نحن لم نطرحه على الإطلاق، احنا ما تكلمناش على تراجع أو على انتكاسة أو... احنا ما محتاجينش مجهود كبير باش تقنعوا بعضياتنا بأن بلادنا أحرزت تقدما ملحوظا، وأن المنتدى العالمي لحقوق الإنسان تنظم كنتويج لهاذ المسار الشاق ديال المغاربة جميعا. احنا سولناكم على واش الحكومة في ضوء هاذ الحدث، هاذ المنتدى، وما تمخض عنه من توصيات وتوجهات وآفاق، واش ما كنتفكرش في إعادة ترتيب أولوياتها، هذا هو سؤالنا؟

واسمح لي، السيد الوزير المحترم، أقول من وجهة نظرنا المتواضعة، وأرجو أن تقبلوها وأن تتفاعلوا معها، نعم هناك ما يستوجب إعادة النظر في أولويات الحكومة لجهة تعزيز حقوق الإنسان وتوطيدها وارتداد آفاق جديدة أشار إليها جلالة الملك في الخطاب اللي تكلم عليه:

- أولا، كيخصنا، السيد الوزير، تداركو التأخر والزمن الذي ضاع في تفعيل مضامين الوثيقة الدستورية، وأمامكم كحكومة وقت ضيق.

- ثانيا، المضمون التقدمي والحداثي والقوي اللي جا في الخطاب الملكي يحدد من وجهة نظرنا واحد النوع من خارطة الطريق جديدة اللي كيخص في ضوءها أن تعيد الحكومة ترتيب أولوياتها.

وأنا أطلب منكم أو أقترح منكم، السيد الرئيس، السيد الوزير المحترم، أن تطلبوا من السيد رئيس الحكومة في الاجتماع ديال المجلس الحكومي المقبل يكون فيه نقطة أساسية في جدول أعمال المجلس الحكومي وهو تدارس ملامح خارطة الطريق التي وردت في مضمون الخطاب الملكي.

- ثالثا، هناك حاجة مستعجلة وملحة لتنفيذ ما تبقى من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

- رابعا، إقرار وتفعيل خطة العمل الوطني للديمقراطية وحقوق الإنسان. احنا عارفين انما كحكومة عندكم تحفظات في بعض الأمور، أعلنوا عن تحفظاتكم، ما كاين مشكل، ولكن أطلقوا سراح الخطة الوطنية للديمقراطية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا.

تفضل، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير العدل والحريات:

السيد المستشار،

ما عنديش مشكل أنكم تصححو لي، ولكن أرجوكم أن تقوموا بتصحيح ما جاء في سؤالكم الكتابي، لأن سؤالكم المكتوب يقول: "غير أن المتتبعين للشأن الحقوقي ببلادنا لاحظوا مؤخرا تراجعا كبيرا من المكتسبات"، فحينما أجيبيكم عن ما تفضلتم به شفاها وكتابة تتبرؤوا مما هو مكتوب.

سنة 1993، جاء ذلك في إطار تقييم قامت به الحكومة التي كانت تباشر الأمور في تلك المرحلة، حيث تبين بأن تحمل وزارة المالية في شخص الخزينة لهاذا المسؤولية لم يكن في مستوى ما كانت تتطلع إليه الحكومة حينئذ، وطبعا كان الخيار هو إسناد هذه المهمة لأهل الدار اللي هما كتابة الضبط، للأسف الشديد أنه منذ 93 لم يتم تحقيق ما كانت تصبو إليه الحكومة التي قررت ذلك القرار من حيث حجم تنفيذ الغرامات والأداءات النقدية.

وبالطبع كان هناك تذبذب في التحصيل لأسباب متعددة، أنا مستعد لكي أدخل في تفاصيلها حينما سأمثل أمام لجنة العدل والتشريع في إطار مناقشة الميزانية الفرعية، لكن حسبي أن أقول أن المرحلة الحالية عرفت ارتفاعا، لا أقول بأنه يرقى إلى مستوى ما نصبو إليه، ولكنه في ارتفاع بالنسبة للسنوات السابقة مهم جدا، مثلا سنة 2010 كان عندنا بالآه 101 مليون و425 ألف درهم، 2011 طلعنا لـ 119 مليون ويعني بضع دراهم، في 2012 وصلنا لـ 152 مليون و971 ألف درهم أي حوالي 153، 2013: 181 مليون وزيادة، وأنا متأكد من أنه في سنة 2014 غادي يكون مستوى التحصيل أكبر.

بالطبع لسنا راضين حتى على هاذ التطور الإيجابي، لأنه كان ينبغي أن يكون أكبر، ولكن تأكدوا أن نتائج تقرير المجلس الأعلى للحسابات وتوصياته درسناها بالعناية المطلوبة، كما أن نظمنا مجموعة من الندوات والدورات من أجل أن نتلمس كافة الاختلالات في منظومة التحصيل، ووقفنا على اختلالات والآن نحن نعالجها، نجد صعوبات، نعم، لكننا سنعالجها بإذن الله.

وأقول لكم وأقول للجميع أننا إذا لم نستطع معالجتها، فلا يمكن إلا أن نقرر قرارا تاريخيا ومهما وهو أن نرجع التحصيل لأهله وهي وزارة المالية، وبالطبع إلى ذلك الحين نحن نحاول يعني بشكل يومي كيف نرفع من مستوى التحصيل، تحقيقا لما ينبغي أن يكون من إعطاء الأحكام القوة التنفيذية اللازمة وإعطائها الصديقة الضرورية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضل الأستاذ المستشار.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا على المعلومات ديالكم القيمة، ولكن، السيد الوزير، واش كنعرفوا بأن حجم ديال المبالغ اللي ما تقلصت حتى الآن وصل 4 الملايير ونصف ديال الدرهم، أي 450 مليار ديال السنتم، وهاذ الشي، السيد الوزير، ما كيتطلب شي حاجة كبيرة باش يمكن لكم تصلحوه، إلى اسمحتو لي غادي تقترح عليكم هي تجميع المقتضيات القانونية المتعلقة بهاذ المجال في نص قانون واحد، وذيك الساعة غادي تتجاوزو الغياب ديال الانسجام المسجل بين مقتضيات القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية ومدونة تحصيل الديون.

أنا أتساءل يعني هل من المعقول أن يتم التعامل بين الحكومة وبين بعض المستشارين -سأهمهم الله- بهذه الطريقة، سؤالكم واضح، وتوقعكم الأصالة والمعاصرة واضحة، ويمكن أن أمدكم به إذا كنتم ما عندكمش هاذ النسخة.

أما بالنسبة لما تفضلتم به بالنسبة للخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان، احنايا ماشي فقط نعلمها، احنا راه كنفذوها، احنا راه قطعنا فيها أشواط، لأن...

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، السيد الوزير.

والآن ننتقل إلى السؤال الثاني موضوعه تعثر عملية تحصيل الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

التقرير الأخير ديال المجلس الأعلى للحسابات خلص بأن 95% من الغرامات المحكوم بها لا يتم التكفل بها من طرف بعض المحاكم، وهاذ المبالغ أصبحت تتفاقم، السيد الوزير، بشكل متسارع منذ أن تسلمت وزارة العدل هذه المهمة.

لنا، السيد الوزير، نسائلكم: ما هو التقييم لحجم المبالغ غير المستخلصة على مستوى المحاكم في شموليتها؟

ثانيا، السيد الوزير، ما هي الأسباب التي حالت دون تمكن وزارة العدل من تنفيذ الغرامات والصوائر القضائية؟

وما هي التدابير التي اتخذتموها منذ صدور هاذ التقرير لتجاوز ما تم تسجيله من نقص في وظائف التبليغ والتنفيذ والمراقبة في مجال التحصيل على مستوى وزاراتكم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير.

السيد وزير العدل والحريات:

السيد المستشار المحترم،

معلوم أن إسناد مهمة التحصيل لكتابة الضبط لدى وزارة العدل كان

تتخذها الحكومة لتدارك هذا الخلل في تنفيذ الأحكام ذات الصبغة النهائية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير العدل والحريات:

شكرا.

الحق أن هاذ المجلس الموقر سألني في هذا الموضوع مرات، يمكن تكون خمسة المرات، ويمكن ستة مرات، ومعكم الحق، لأن هذا الموضوع موضوع مهم، إلا أنني أقول بأنه السادة المستشارين بالضبط، أعلم أن أغلبكم رؤساء جماعات، وأتساءل هل إن السادة رؤساء الجماعات يستطيعون تنفيذ كافة الأحكام الصادرة ضد جماعاتهم؟ أتمنى ذلك.

الواقع هو أنه ما تفضلت به كله صحيح وأتفق معكم، بالفعل تنفيذ الأحكام القضائية هو تعبير عن سيادة القانون ودولة الحق، إلى غير ذلك. الهدف الأساسي من التقاضي وإصدار الأحكام وإقامة العدالة هو أن تصل هذه الأحكام إلى مستوى التنفيذ، لما ما كيوغش التنفيذ كإين مشكل، خصنا نقولو جميعا بأنه فعلا كإين مشكل، هاذ المشكل وصل إلى درجة أنه من 8497 ملف لم ينفذ إلا 3829 ملف خلال سنة 2013، أي أين نسبة التنفيذ هي 45%، 45% يمكن نقولو بدون حرج بأنها نسبة لا تصل إلى المستوى المأمول.

أهم الأسباب هو عدم برمجة الأموال الضرورية للتنفيذ في الميزانيات المعتمدة، السؤال هل ينبغي أن نبذل مجهودا من أجل هذا البرنامج؟ أقول نعم، ثم نعم، ثم نعم، لكن في انتظار ذلك وزارة العدل غير مسؤولة، كما تعلمون، على عدم التنفيذ، ولكنها جرت العادة أنها ترسخ التنفيذ، ولذلك أقول لكم هذا اليوم وقعت مجموعة من الرسائل الموجهة إلى السادة الوزراء من أجل أن نلتئم في إطار اجتماعات جامعة لكي ننظر فيما ينبغي القيام به من أجل تنفيذ الأحكام القاضية على أي وزارة أو على أي قطاع حكومي بمبالغ معينة.

وبالطبع، فإننا لن نكتفي بذلك لأن مشروع قانون المسطرة المدنية الذي لازال مجرد مسودة جاء بمجموعة من المقترضات، مثلا الحكم بالغرامة التهديدية على أشخاص القانون العام في حالة عدم التنفيذ، تحويل طلب التنفيذ إمكانية الحجز التنفيذي على الأموال والمنقولات والعقارات الخاصة بأشخاص القانون العام في الحدود التي لا تؤدي إلى عرقلة السير العادي للمرفق العمومي، مثلا إقرار المسؤولية الشخصية للموظف العمومي عند الامتناع عن التنفيذ، وغيرها من الإجراءات التي نأمل أن تؤدي إلى تحسين أداء الإدارة والمؤسسات العمومية، وكذلك الجماعات المحلية في التنفيذ.

كذلك، غادي يتم تخصيص وحدة كيف قلتو، السيد الوزير، مكلفة بمهمة التحصيل، وتمنحو لها الاستقلالية عن الأجهزة الأخرى التابعة لكتابة الضبط، وبذلك غادي نكونو في الوقت اللي الدولة ديالنا بحاجة إلى فلوس، كنكونو تنجييوهم لها وما نخليوهمش ناعسين. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير العدل والحريات:

غير استسهال موضوع التحصيل، لو كان...

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، شوف لاحظ دائما الوقت، راه عندكم دائما ثلاثة الدقائق فيها الجواب وفيها التعقيب.

السيد وزير العدل والحريات:

استسهال التحصيل ليس في محله، لو أنه كان صحيحا لكان ستة وزراء وأنا سابعهم ما عندناش هاذ المشكل، أنا في هاذ المرحلة أحاول جاهدا أن أتجاوز، هل أستطيع؟ أنا أطلب أن تتابعوا معي وتواكبوا معي العمل وتراقبوا يعني بالقدر الضروري وسترون النتائج إن شاء الله نتمناو أنها تكون موفقة.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الدولة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد أحمد شد:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السادة المستشارين،

تصدر المحاكم أحكاما نهائية ضد الدولة في شخص القطاعات الوزارية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية لفائدة المقاولات والأشخاص، لكن عادة ما لا تجد هذه الأحكام طريقها إلى التنفيذ، وهو ما يعتبر مسا بأحكام الدستور خاصة الفصل 126 منه، الذي ينص على اعتبار الأحكام النهائية الصادرة عن القضاء ملزمة للجميع. كما أن التأطل في تنفيذ الأحكام المشار إليها يضر بمصالح وحقوق المواطنين والمقاولات على حد سواء.

وعلى هذا الأساس، واستحضارا لقرب مصادقة البرلمان على الميزانية العامة لسنة 2015، نود مساءلتكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير التي

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، تفضل السي
السعدواي.

المستشار السيد عبد الحميد السعدواي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على هاذ التوضيحات، وفعلا نسجل الإكراهات
ديالك والإكراهات ديال الحكومة التي تحيل بعدم الوفاء بتنفيذ المتأخرات
وتنفيذ الأحكام، وهناك تراكمات وكلفة مالية كبيرة.

اللي ابغينا، السيد الوزير، وهو تكون واحد الجدولة زمنية، وتكون
واحد الثقة بين الدولة والأشخاص والمقاولات، ويعرفوا بأن راه كايته حسن
النية في تنفيذ الأحكام، وتكون هناك واحد الجدولة.

أترتم، السيد الوزير، النقطة ديال الجماعات المحلية، الجماعات المحلية
يمكن تعتبروها هي الحيط القصير، كينفذوا عليها الأحكام، ولما كتقوم لجان
تفتيش من المجلس الأعلى للحسابات أول ما كيحثوا عليه وهو تنفيذ
الأحكام الصادرة باسم جلالة الملك، (donc) بالنسبة للجماعات المحلية،
وكتعرف واحد العدد ديال الجماعات المحلية اللي تم الحجز كذلك على آليات
اللي كتقوم بخدمة يومية للمواطنين.

وهذا كتعرفوه، السيد الوزير، في واحد العدد كبير من الجماعات، احنا
نثمنو كذلك بهذه المناسبة الأهمية ديال تراجع الحكومة على الأحكام ديال
المادة 8 من مشروع القانون المالي واللي كانت بالفعل مجحفة في حق
المعنيين، علما أن المكان ديالها الطبيعي ليس القانون المالي ولكن المسطرة
المدنية، إلا أنه السيد رئيس الحكومة، وفي هاذ القبة المحترمة، كذلك أثار
واحد النقطة مهمة ألا وهي الاقتطاع من المنبع، والاقتطاع من المنبع هذا
التزام السيد رئيس الحكومة إلا أنه السادة القباض لا يمكن لهم تنفيذ هذا
الالتزام في غياب تعديل...

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، انتهى الوقت.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير العدل والحريات:

غير في إطار التكاملية بين الحكومة وبين المجلس الموقر في شخص
الأغلبية وفي شخص الفريق الموقر، راه هاذ المقتضى ديال الاقتطاع من
المنبع من ضمن مشتملات مشروع قانون المسطرة المدنية الذي سيعرض
على البرلمان إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هاته الجلسة.
والآن ننتقل إلى السؤال الآتي الموجه للسيد وزير الأوقاف والشؤون
الإسلامية، حول غياب إشراف الوزارة عن العديد من المساجد وتفويض
تسييرها للجمعيات الخيرية والدعوية.
الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم
السؤال.

المستشار السيد أحمد التوزي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

في ربوع المملكة هناك عدد من الأشخاص وهناك عدد من الجمعيات
التي تقوم ببناء المساجد، وهذه سنة حميدة لأن المغاربة تاريخيا كانوا كينيو
المساجد، وكانوا كيحسوا بلادتهم على المساجد، هذا هو التاريخ ديالنا.
ولكن بناء المساجد شيء، والدخول في تسيير المساجد شيء آخر،
ذيك الساعة ملي كان تيدار ذاك الشيء مازال ما تسييس الدين، الآن
تسييس الدين، وبالتالي السؤال اللي غنطرحو عليكم هو: ما هي التدابير
التي سوف تتخذها وزارتم للإشراف الكامل على هذا النوع من المساجد،
ماشي كلهم، هاذ النوع اللي بناتهم الجمعيات.. الإشراف الكامل على هذا
النوع من المساجد واحتواء بعض الجمعيات وإعادة تأهيلها حتى تتوافق مع
العقيدة السمحة المعتدلة التي تبنتها المملكة المغربية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد المستشار المحترم،

أشكركم جزيل الشكر وفريقك على السؤال، كما ذكرتمو المغاربة كينيو
المساجد وكتقوموا بها، الجديد هو أنه الدولة، والحمد لله، تدخلت بأكثر مما
كان، بل الآن تدخلت بأكثر من نصف البناء، وتدخلت بأكثر من 90%
في التسيير وبما يتطلب ذلك من العناية بالقيمين الدينيين.

المسألة ما فيهاش تخلي ولا غياب، فيها تفويض متعاقد عليه، كنتعاقدو
حيث تتحي واحد الجمعية تتبني تبنى واحد الجامع، كنتعاقدو معها باش

ويحترمون كذلك هاذ المسجد الي هو ما فيه السياسة، هو لذكر الله. كما قلت واحد الكلمة دائما الي الإمام كيجد فيه ذاك الشي الي كيجمع الناس، ماشي ذاك الشي الي كيفرق الناس، هاذ الشي كلو راه ما كيتدارش في واحد العديد من المساجد، السيد الوزير، وابغيتي نعطيك أمثلة، نعطيك أمثلة، واحد العديد من المساجد كانت فيهم غير السياسة، كايين جماعة كنتجري على هذا، كنتجي جماعة اخرى تتقول لك نعيدو هذا، إذن ولي اللعب هاذ الشي، إذن ولاو المواطنين يتدخلون في هذا الشأن، لا يمكن، السيد الوزير.

وبالتالي، خص الحكومة تقوموا بالواجب ديالكم في هاذ الموضوع، إلى خصكم إمكانيات المغاربة مستعدين يعطيو الإمكانيات اللازمة لهاد القطاع حتى نحافظ على الأمن الروحي... وهذا لا يعني أنكم ما تتخدموش، تتخدموا ولكن خص هاذ 10% تحيدوها.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد المستشار المحترم،

ما يمكنش نحكمو على النوايا ولا على الأشكال، المفروض ما نتعرفش اللون ديال ذيك الجمعية وما كيمنيش، كيمني الأثر، وأنا أتتبع هذا الأثر وأستقصيه، إذا وقع الأثر فأنا أتدخل بسبب الأثر، أما مبدئيا أننا نزولو إسهام الجمعيات في البني، ماشي قضية احتياجات، ما شي قضية إمكانيات، قضية مبدأ وقضية واحد التقاليد ماشيين عليها، وخصنا الجمع نطمانو جميع هاذ الأمة أنهم يفضلوا ما بين السياسة بالمعنى السياسية، وما بين انخراطهم في هاذ الأمة يقوموا بالمساجد وغيرها دون أن يسيسوها، فهذه هي التربية الي تخصصنا جميعا.

فلذلك، ما احشاي خايفين لا من 2% ولا 10%، ولكن خصنا المبدأ نطمئن للجسم ديالنا أننا واثقين ما غاديش نفسدو لا السياسة ولا الدين جميعا.

لذلك، المسألة في نظري متفق معك في الهدف ولكن في الطريقة ما شي هي هاذيك، هذا هو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ونشكر السيد الوزير على مشاركته معنا في هاته الجلسة. والآن ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، وموضوعه شهادة التداول للسلع والبضائع. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال،

تبنيه، حيث كتبنيه كنتبني ذيك العقدة، كيمكن لذيك الجمعية أو ذيك الجماعة أو ذيك اللجنة أو ذاك المحسن الفرد يقول غادي نسير، كنديرو معه تعاقد على التسيير، وكترقبوه على أساس أن التسيير ديالو أو الإشراف ديالو ما يكونش عندو أثر فيما يتعلق برسالة المسجد في إطار ما أشرتتم إليه من ثوابت الاعتدال والقيم المثلى ديالنا. فهاذ الشي احنا حريصين عليه، كايين 5,4 ديال المساجد الي كتساهم اللجان والجمعيات في تسييرها بتعاقد، وكايين المحسنون 2,2 من المساجد.

فهذه المسألة الآن هذا همام الحمد لله الي درناه، أشنو لاش كيصلح؟ كيصلح لهاد الأمور هذي، المتابعة ديالها والمراقبة، إذا كانت حالات شاذة كنعرفو بأنا خارجين لمراحل أخرى.. الوعي دائما يتخلف عن الواقع، واحنا معكم في التتبع ديال هاذ المسائل. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد التوزي:

نحن لا نقص من العمل القيم الي كتقوموا به في هاذ الميدان، ولكن ذيك 10% الي قلت على أن الدولة المغربية، المساجد هذا اختصاص إمارة المؤمنين، ولا يمكن تسمح لا وزارة ولا هم يجزنون باش يتفوض بطريقة أخرى، وحتى ذيك 10% يتفوت لأي شخص كيفما كان هذا الشخص، ولأي جمعية كيفما كانت هذه الجمعية، لأن واحد العدد من الجمعيات إما مسيسة، إما داخلين فيهم توجهات الي بعيدة على المغرب، وكيدخلوا ينخرطوا فيها.

وبالتالي، عندما يتدخلون عند الأمة ويتدخلون في القيم على المساجد، فهذا فيه خطورة كبيرة جدا على الأمن الروحي ديال بلادنا، وبالتالي كاع فيه اللعب، كاع يمكن يميك ابندم على شي حاجة حتى المساجد، هذا دور جلالة الملك، مسند لكم اتما عن طريق هاذ العمل ديالكم، وبالتالي خص ذيك 10% ما خصهاش تكون، لأن ذاك الشي الي كنعرفو في الشرق الآن راه دخلوه، لأن السرطان عندما يدخل كيدخل السرطان غير بشوية، كيدخل بـ 10%، غدا تكون 15%، غدا تكون 20%.

وبالتالي، لابد للحكومة أن تتخذ الإجراءات اللازمة والقوية والفورية باش يمكن كاع المساجد الي كايين كتسييرهم بعض الجماعات الي هي عندها أغراض أخرى من الأغراض الدينية أن تقوم بالإشراف الكامل، وتطلب التمويل من الحكومة، الحكومة ما دايرة غير لهاد الشي، ماشي غير القناطر الي خصينا، خصينا القناطر ولكن خصينا الجوامع الذين يحترمون هاذ المذهب المالكي الي قتلوه، الي هو تشبثنا به وتشبث به المغاربة،

غادي يخرج هاذ التغيير اللي احنا خدامين فيه الآن.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الوزير على هاته الإيضاحات، ولكن هدفنا في الفريق الاشتراكي من طرح هذا السؤال هو إيجاد حل للمشاكل التي ينتخب فيها عدد من التجار المتوسطين أو بعض المقاولات المتخصصة في تصدير بعض المواد، خاصة تجاه دول الخليج التي تلزمها بإرفاق هاذ شهادة التداول. إذن، أمام غياب نص واضح في القانون الأساسي المنظم للغرف، هدفنا هو البحث عن مخاطب، جهة إدارية ذات اختصاص واضح، إما أن يسند إلى الغرف التجارية كما جاء على لسانكم، مع تحديد المعايير بمرسوم منح هذه الشهادة لرفع هاذ الارتباك الذي تعاني منه المقاولات الصغيرة أو المتوسطة، لأن الحكومة عليها أن تمتلك سياسة واضحة لإنعاش هؤلاء ولإقرار التنمية داخل البلد.

إذن، أمام الارتباك اللي حصل، والتشريع هو وليد الحاجة، مادام القانون ما فيش الوضوح على الحكومة أن تتدخل، وكذلك نحن نفكر في إيداع أو وضع مقترح قانون، ولكن مع الأسف الحكومة الحالية لا تتفاعل إيجابيا مع مقترحات القوانين التي تضعها لا المعارضة ولا الأغلبية، لا على مستوى مجلس النواب ولا على مستوى مجلس المستشارين.

في إطار الدور الرقابي ديالنا على الحكومة، أردنا أن نطرح هذا السؤال لإيجاد مخرج ولإيجاد حل لهاذ الفئة التي تعاني، خاصة أن في عدم تشجيع الاستهلاك الداخلي والصعوبات اللي كيواجهوها التجار كما قلت للخارج خاصة دول الخليج.

لابد من إيلاء واحد العناية خاصة ومستعجلة ولو عن طريق استصدار واحد الدورية اللي تحدد غير المعايير، لأن كين هناك اجتهاد حسب المعلومات اللي كيتوفر عليها الفريق الاشتراكي في الجهة ديال مراكش-تانسيفت-الحوز، ولكن جهات أخرى، غرف أخرى، لا تستطيع منح هذه الشهادة، وبالتالي كيلحق واحد الضرر كبير على المقاولات الصغيرة والمقاولات المتوسطة اللي كتشتغل في هاذ الميدان، ويتعذر عليها تصدير السلع ديالها إلى الخارج.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

تفضل السي علمي.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

العديد من المصدرين والتجار والمزودين المحليين يتقدمون أحيانا إلى مصالح غرف التجارة والصناعة قصد الحصول على شواهد التداول لمختلف البضائع ديالهم، لكن هاذ الغرف بحكم القانون الأساسي المنظم لها، لا يمنح لهاته الغرف إمكانية منح هذه الشهادة، مما يعرقل في الكثير من الأحيان عملية التصدير، خصوصا إذا علمنا أن هذه الشهادة لا تسلمها أية مصلحة لا من المصالح الإدارية المحلية ولا المركزية.

لهذه العلة نسألكم، السيد الوزير، عن إمكانية إسناد منح هاذ الشهادة من طرف غرف التجارة والصناعة، وما هي المعايير التي ينبغي اعتمادها لاستصدار هذه الوثيقة؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الإجابة على السؤال.

السيد مولاي حفيظ العلمي، وزير الصناعة والتجارة والاستثمار

والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

إلى ابغيتو نذكرو المادة 4 من القانون الأساسي ديال الغرف، القانون 38.12، كينح جميع الصلاحيات لهذه الغرف، وخاصة شهادة المنشأ ديال التصدير والبطاقة المهنية، فهاذ المسائل بجوج الغرف عندهم الصلاحية الآن باش يمكن لهم يمنحوا هاذ البطاقات، ولكن على أرض الواقع سألنا جميع الغرف، فصرحة الطلب اللي كيوصل للغرف الآن ضئيل جدا في هاذ المجال.

لكن مبدئيا احنا في الوزارة متفقين أنه الغرف خصهم يلعبوا واحد الدور أهم من الدور اللي كيلعبوه الآن، فكل الصلاحيات اللي يمكن للغرف تتكلف بها لكن في واحد المناخ يكون مقن.

فاحنا الآن كنوجدو واحد الدراسة بمشاركة مع الغرف باش يمكن لنا نوسعوا هاذ الصلاحيات ونعطيو الغرف الدور اللي كنتستحق الآن، لأن هذا عنصر مهم في الاقتصاد المغربي وفي المجتمع المغربي، لكن لحد الآن ما عندوش هاذ الصلاحيات أظن الكاملة، فنحن بصدد إنشاء أو غادي نوجدو هاذ الدراسة مع الغرف، وإن شاء الله في هاذ الأشهر المقبلة القريبة

السيد وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيد المستشار.

احنا متفقين أنه هاذ الصلاحيات خصها تكون عند الغرف، لكن لحد الآن ما عنديش شي تدخل ديال أي مستشار في هاذ الميدان، المذاكرة اللي عندنا الآن هي بين الوزارة وبين الغرف، فالاقترحات ديالكم كلهم مرحبا بهم، احنا مستعدين.

هاذ المسائل كانت موجودة سنوات هذي، وتطرقنا لها هذي بعض الأشهر ملي دخلنا لهاذ الوزارة من المسائل الأولوية اللي دخلنا لها وهو الدور ديال الغرف، فاحنا متفقين إلى عندكم شي اقتراحات احنا مستعدين ندرسوهم، لكن لحد الآن صراحة مازال ما توصلتش أنا باقتراح من أي مستشار، ويمكن لكم يكون هاذ الاقتراح مباشرة أو عبر الغرف، لأن احنا كنخدمو معهم يد في يد. إذن، إلى كانوا شي مقترحات احنا مستعدين. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ونشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هاته الجلسة. والآن ننقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الشباب والرياضة، وموضوعه التشغيل الذاتي وبطاقة الشباب والإستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد بلقيط:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

كثر الكلام خلال الفترة الأخيرة داخل أروقة الوزارة وفي أوساط العمل الجمعي على أن الوزارة تشتغل على ملف "التشغيل الذاتي" و"بطاقة الشباب" و"الإستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب".

فتنويرا للرأي العام الوطني نسألكم السيد الوزير: ما هي التدابير التي اتخذتها الوزارة من أجل تحقيق التشغيل الذاتي وتمكين الشباب من بطاقة الشباب والإستراتيجية المندمجة للشباب؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير.

السيد محمد والزين، وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر بداية السيد المستشار المحترم على اهتمامه بقضايا الشباب، وجوابا على سؤالكم، أود التذكير بما يلي:

فيما يتعلق بالإستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب، طبعا الوزارة تبنت هذه الإستراتيجية بتنسيق وتشاور مع الشباب داخل وخارج أرض الوطن ومع القطاعات الحكومية وفعاليات المجتمع المدني، إضافة إلى الهيئات الدولية المألحة.

طبعا هاذ الإستراتيجية كنهدي إلى جعل الشباب محور أساسي في السياسات العمومية، تمت المصادقة على الإستراتيجية الوطنية رؤية 2015 - 2020 خلال المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 3 أبريل 2014، وعرضت على جميع القطاعات الحكومية لاتخاذ الإجراءات المرتبطة ببرمجتها الحالية والمستقبلية فيما يتعلق بالأهداف ديالها المسطرة، الميزانيات اللي غادي ترصد لها، لأن واحد الميزانية ضخمة، لأنها فعلا ابغيناها تكون إستراتيجية وافية للتسمية ديالها، ما ابغيناهاش فقط مجرد شعار، وبالتالي غتلي الحاجيات والانتظارات ديال الشباب.

تم أيضا تشكيل لجنة مكلفة بوضع تصور وخطة العمل المستقبلية لتنزيل هذه الإستراتيجية، الإستراتيجية متبعها البنك الدولي، وقدر نقول لك أن في الاجتماع الربيعي اللي كان في واشنطن، عبد ربه كان حاضر، وتم التنويه بهاذ الإستراتيجية، بل اعتبروها نموذجا يحتدى به، طبعا من بعد التنزيل ديالو، في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

حاليا، الوزارة هي منكبة على "البطاقة ديال الشباب"، البطاقة ديال الشباب أنا كنت وعدت بها، ما تنساش بأن بطاقة الشباب اليوم إلى حدنا السن غير من 17 حتى 30 سنة، راه كنستهدفو ثلث ساكنة المغرب، وبالتالي حتى ذيك (la base de données) احنا مازالين كنشغلو عليها، أكيد أن كنا كنعترضو بأن ما غاديش تكون بذاك الحجم، ولكن لقيناها أنها فعلا غلبتنا، زد على ذلك أن فيها واحد الجزء اللي مرتبط بتفعيل المحور الثاني ديال الإستراتيجية، والمتعلق بتسهيل ولوج الشباب للخدمات الأساسية.

اليوم، احنا كنشغلو طبعا على طلب إبداء الاهتمام الخاص ببطاقة الشباب، كاين واحد المرسوم المتعلق بالصققات العمومية اللي غادي يعطي انطلاقة ديال هاذ البطاقة.

البرنامج الوطني للتشغيل الذاتي، طبعا هاذ البرنامج هو طموح، كيستهدف واحد 5000 شاب وشابة، احنا ابدينا فيه، الاشتغال بدا فيه، لأن غير باش تفهم، السيد المستشار المحترم، ملي كهضرو على التشغيل الذاتي، احنا استهدفنا واحد الفئة لأن كاينة واحد الفئة ديال الناس حامي الشواهد كاين وزارة التشغيل هي اللي مهممة بهم، احنا امشينا لذك الشباب اللي ما كانتش عندو الفرصة أنه يستافد حتى من التكوين، يعني ذيك الشباب اللي في العالم القروي واللي ما كانتش عندو فرصة ديال

الوقت.

السيد وزير الشباب والرياضة:

مادام كاين 5 ديال الثواني، ما يمكن لي إلا نتمن الكلام اللي جا به السيد المستشار المحترم بالنسبة للبطاقة ديال الشباب، أنا قلت لك الإكراه اللي كاين، احنا كنشغلو إن شاء الله باش نرفعو الوتيرة باش نخرجو بها. بالنسبة للتشغيل الذاتي، ما نخلطوش لأن قلنا 5 المليون ديال الدولار كنستهدفو بها 5 آلاف شاب، و5 آلاف شاب ماشي باش غادي نديرو لهم التمويل، لا التكوين، هذا هو الفرق اللي كاين ما بين التجارب الأخرى، لأن التجارب الأخرى جينا الفلوس ولكن غاب التكوين، غاب التتبع، غابت تعزيز القدرات وضاع كلشي، احنا عكسنا المقاربة، استهدفنا هاذ الشباب اللي ما كايش عندو حظوظ في التكوين، إذن احنا أشنو باغيين من 5000 شاب، غير غادي نعززو القدرات دياهم بالتكوين باش يولوجوا للسوق ديال المقولة، في حين أننا كنتنظرو في التنسيق مع الإخوان مع وزارة التشغيل نلقاو التمويل دياهم. وشكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هاته الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية حول محاربة تشغيل الأطفال. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

تعد ظاهرة تشغيل الأطفال من الظواهر التي تثير جدلا دوليا ووطنيا، فهي ظاهرة اجتماعية معقدة تتفاعل في تكوينها عوامل متعددة، أهمها آفة الفقر والهشاشة التي تدفع الأسر لتشغيل أطفالها.

نذكر، السيد الوزير، أن المغرب وقع على الاتفاقية 138 التي تمنع تشغيل الأطفال دون سن 15، والاتفاقية 182 المتعلقة بحظر أسوأ أشكال التشغيل للأطفال.

سؤالي السيد الوزير: ما هي إستراتيجية الحكومة للنهوض بأوضاع الطفولة بالمغرب؟ وما هي الآليات الكفيلة بمحاربة الظاهرة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

التكوين، وبالتالي قلنا غادي نديرو ديك تعزيز القدرات دياهم باش نسهلو الولوجية دياهم لسوق الشغل.

وطبعا راه ابدينا في هاذ الشيء، انطلقت منذ شهر عملية تكوين الأطر والجمعيات المهنية المتخصصة والجمعيات المحلية في أفق انطلاق عملية تسجيل الشباب اللي غادي يستافدوا إن شاء الله في التكوين في المقولة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل.

المستشار السيد عبد السلام البيار:

شكرا السيد الوزير.

كنظن أن هاذ التوضيحات كان ضرورية للرأي العام والسادة المستشارين يسمعوها، غير أننا، في الفريق الاستقلالي، لازلنا نلح على ضرورة إخراج بطاقة الشباب، سيما والآن البطالة ضاربة أطنابها، وحتى لا نفتح المجال لشبابنا أن يتسكع أو يدخل في متاهات سوف لن تنفعه هو ولا وطنه، المفروض أنه سيخدمه.

اليوم، السيد الوزير المحترم، هاذ بطائق الشباب نجدها في جل دول العالم حتى من هي أفقر منا، حيث يسهل الولوج عبر الفنادق وعبر الحافلات وعبر السكك الحديدية، هذا شيء يجعل الشاب يتطلع ويعرف وطنه وخارج وطنه، هذا أمر ضروري أصبح الآن ملحا ونحن دولة شابة. أترك هذه النقطة وأدخل أيضا في التشغيل الذاتي، احنا البنك الدولي اعطانا 5 المليون ديال الدولار، وعندنا 5000 شاب اللي قررتو وكتقولوا من 18 عام لـ 30 عام، وإلى قسمنا هاذ العملية الحسائية 8000 درهم لكل شاب، واش كتظنوا أن 8000 درهم اليوم غندير لنا مشروع؟

ثانيا، هاذك الشاب ديال 18 عام اللي درنا من 18 لـ 30، واش كاين شي شاب 18 عام غادي يدير مشروع اليوم؟ باه اللي عندو 60 عام وغادي يموت بلا مشروع، فما بالك بالبري مازال ما اعرفش حتى فين يمشي.

إذن، التشغيل الذاتي.. إضافة للنقطة الثالثة اللي ثرتها واللي نورت بها الرأي العام، السيد الوزير، مشكوروا وكهادتكم، أقول أن هذيك الجمعيات لا معنى باش الناس تنهافت على هاذ الكمية البسيطة ديال الفلوس ديال 5000 دولار اللي كاينة، راه جمعية من الوزراء دياكم، السيد الوزير، هاذ الجمعية هي دارت الرئيس منها والأعضاء من الوزراء وهي ولات وسيط، هذا راه غير مقبول، فتحوا المجال لباقي الجمعيات، تفتحوا على المجتمع المدني. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، تفضل السيد الوزير في 5 ثواني، راه ما ابقاش عندك

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الإجابة عن السؤال.

السيد عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

ابغيت نشكر السيدة والسادة المستشارين المحترمين، وابغيت نشكر السيدة المستشارة المحترمة على وضع هذا السؤال حول موضوع أساسي وهم، ذو طابع اجتماعي يتعلق بمحاربة تشغيل الأطفال.

كما تعلمين، السيدة المستشارة المحترمة، أن المغرب على مستوى الترسنة القانونية نحن مؤهلين، صادقا على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، صادقا على الاتفاقيتين الدوليتين كما جاء على لسانك ديال منظمة العمل الدولي 138 و183، جاء الدستور الجديد بمجموعة من القوانين والبنود تحمي حقوق الطفل، مدونة الشغل تنص في العديد من بنودها على منع تشغيل الأطفال، هناك قانون إلزامية التعليم إلى 15 سنة، هناك بالطبع منع تشغيل الأطفال دون 18 سنة في أعمال قد تعيق نموه الصحي أو العقلي أو سلامتهم أو سلوكهم الأخلاقي، هناك منع كافة أشكال الرق والممارسات الشبيهة بالرق، هناك منع استخدام الطفل أو تشغيله أو عرضه لأغراض الدعارة أو لإنتاج أعمال أو عروض إباحية، إلى غير ذلك.

ثم أن الوزارة، بالطبع هذا عمل عرضاني، مجموعة من القطاعات الحكومية تشتغل على هذا الأساس، وكذلك مجموعة من الجمعيات المدنية تشتغل يعني في (terrain) في الأرض وفي الميدان حول محاربة تشغيل الأطفال. وهنا لا بد من الإشادة والتنويه بالعمل الجاد اللي كنقوم به هاذ الجمعيات ديال المجتمع المدني، كتكلمة للعمل الحكومي اللي كما قلت يهم مختلف القطاعات.

وكما تعلمين أن هناك خطة وطنية، خطة وطنية اللي كتنشمل 2006-2015، تحت شعار "مغرب جدير بأطفاله".

النتائج، النتائج معبرة، انتقلنا، عدد الأطفال اللي كيشغلوا دون سن 15، انتقل بالضبط من 517 ألف سنة 1999 إلى حوالي 80 ألف سنة 2013، بمعنى أن أمامنا واحد 80 ألف ديال الطفل خصو ما يشغلش.

الحكومة عازمة، وهذي مشكلة لا تهم الحكومة، احنا وأقولها بكل مسؤولية، الأطفال دون سن الخامسة عشرة مكانهم في المدرسة، وليس إلا.

ولكن بالضبط هاذ الكلام خصنا نتحمولو، وغادي نعملو باش في أقرب الأوقات، في أقرب الآجال عفوا، أن لا يبقى هناك طفل خارج المدرسة لأن هاذ الشي حقيقة فيه إساءة للطفل ولحقوقه الأساسية، والتي ينص عليها الدستور صراحة.

باش نكلو هاذ الترسنة، وكنعرفوا عندنا جوج ديال مشاريع القوانين، وأنا كنادي السادة المستشارين باش نسرعو على المصادقة على مشروع القانون ديال العمال المنزليين، لأن واحد الحلقة أساسية في محاربة تشغيل

الأطفال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيدة المستشارة، في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

السيد الرئيس،

في الحقيقة، السيد الوزير، الواقع له لغة مغايرة لما تقولونه، غادي نعطيكم مثال، اتما اعطينونا أرقام حول أن الأطفال المشغلين إلى آخر ذلك النسبة دياهم تتضاءل، واش تقدرنا أرقام متعلقة بالقطاع غير المهيكل اللي كيتعتبر بؤرة من البؤر اللي كتنستوعب التشغيل ديال الأطفال، بالإضافة إلى قطاع الصناعة التقليدية، السيد الوزير، اللي كيشغل واحد العدد هائل من الأطفال. إذن، ما تقولونه شيء، ولكن الواقع يقول شيء آخر.

تكلمتم عن الترسنة القانونية، على مجموعة من الاتفاقيات إلى غير ذلك، ماكين حتى شي مشكل، متفقين أن المغرب وقع على مجموعة من الاتفاقيات، وكان مجموعة ديال القوانين، ولكن عندي بعض الملاحظات:

أولا، أن الصيغ التي تتبناها الحكومة حاليا لمحاربة الفقر والهشاشة لا ترقى إلى مستوى توفير الحماية الاجتماعية بمفهومها الشمولي بصفة عامة. لذلك، لا بد من تحسين واستكمال المنظومة القانونية لوضعية الأطفال في مجال التشغيل.

مشروع الحكومة المتعلق بالعمالة المنزلية، السيد الوزير، يدافع على استمرار تشغيل الأطفال دون سن 18، بطبيعة الحال فوق سن 15، ولكن دون سن 18 خاصة بالنسبة للعاملات في المنازل، وأنتم تعرفون بأن البيوت هي أماكن مغلقة، وكنكون فيها واحد العدد من الانتهاكات الجسيمة، لأن مكان مغلق ما يمكنلكش انت تمشي تدير فيه الرقابة.

بالإضافة إلى هذا، السيد الوزير، أن عندنا أقل من 400 مفتش شغل، وعندنا مثلا غير القطاع المهيكل عندنا 20 ألف مقالة، واش اقدرتو مثلا تراقبوا القطاع المهيكل؟ ماذا عن القطاع غير المهيكل السيد الوزير؟

لذلك، أنا أقترح:

أولا، المنع الفوري والشامل لتشغيل الأطفال في الأعمال الخطيرة؛
إرساء الآليات والضمانات القانونية والمادية التي تحول دون ولوج أفواج جديدة من الأطفال لسوق الشغل؛

ثالثا، الانتشال التدريجي للأطفال المشغلين دون السن القانوني للشغل، وتحسين ظروف عمل الأطفال البالغين سن العمل، وتوفير وسائل حياتهم.

السيد الوزير،

بعض القطاعات اللي غادي نكثفو فيها التفتيش. على سبيل المثال، هاذ السنة غادي نكثفو التفتيش في مجال الفلاحة لأن كاين تجاوزات أساسا في مجال النقل، كيكونوا حوادث ديال الشغل وحوادث السير، في مجال قطاع البناء غادي نكثفو التفتيش، في مجال محاربة تشغيل الأطفال، يعني هاذو.. ولكن في نفس الوقت كما قلت كتحاولو نغقلو أكثر العمل ديال هاذ الجهاز حسب أولا الحاجيات والخصوصيات ديال كل منطقة منطقة، وحسب توقيع عقود أهداف مع المندوبيات لا الجهوية ولا الإقليمية للشغل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم المراح:

السيد الوزير،

أولا كما أشرت الهدف ديانا من تقديم السؤال هو الرفع من المستوى ديال هاذ الجهاز نظرا للدور الهام اللي يقوم به، لأنه ما كاين حتى مبرر، الوقت اللي قمتيو بطبيعة الحال بإصدار القانون الجديد للوزارة وإعادة الهيكلة اللي درتيو 9 ديال المديرات، 54 مندوبية، وحا واحد العدد ديال المندوبيات كنعرفو كيفاش كتشتغل اللي مازال ما عندها حتى المقرات، واللي حتى هاذ العدد ما كافي.

كذلك الخلاصات اللي وصلنا لها في الندوة الوطنية لتقييم مدونة الشغل بعد صدورها بعد 10 سنوات، 22-23 شتنبر الماضي، ولا ما نتابعه أنه ما قلتيو وتفضلتم به، السيد الوزير، ماشي كافي، ما أظنكم مقتنعون بأن العدد ديال مفتشي الشغل غتضاعفه، راه واخا نرفعو العدد، خاصة مع اتساع دائرة القطاع غير المهيكل، خاصة القضية ديال تشغيل الأطفال وغيرها وغيرها، فما اعتقد بأنه شي واحد لا في الوزارة ولا احنا كنفائين، حتى واحد ما غادي يكون مقتنع معكم، السيد الوزير، بأن تقول لي راه غنستهدفو ما غنستهدفو، احنا راه عارفين الواقع بحال اللي عارفينو أتم.

لذلك، احنا، في الفريق الفيدرالي، غادي نتقدمو بتعديل في الموضوع، الحكومة كانت غير منصفة لهاذ الجهاز، ولهاذ الوزارة، ولذلك غادي نتقدمو بتعديل باش نرفعو من العدد... واخا نضاعفه، خص واحد المستوى يكون يعني يرتفع إلى المستوى اللائق، وإلا لا معنى حتى النقاش ديانا الآن، ونحن ناقش الميزانية ديال سنة 2015، ما غيكون حتى شي مبرر إلى كان شفتنا بعض الثغرات اللي كتطلب المعالجة، وعلى رأسها رفع عدد مفتشي الشغل إلى ما تداركناهاش.

فذلك، هذا رأينا واحنا معكم والهدف ديانا هو دعم هذه الجهاز وتقوية هذا الجهاز وتوفير وسائل العمل، كذلك بالإضافة لهذا توفير وسائل العمل،

وبالإضافة لهذا، لا بد منه إصلاح المنظومة ديال التعليم، لأن هذا مرتبط بعدد من المجالات، من بينها منظومة التعليم لأن من بين الآفات اللي كنعيشوها هو الهدر المدرسي اللي كيدفع الناس، كيدفع الأطفال باش كيشغلوا، بالإضافة إلى أن عدد من الأسر تعتبر أن المردودية ديال اشتغال الأطفال هي بند البنود ديال المالية ديال الأسرة. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير مبقى عندك...

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

ثانية واحدة، هاذ الشي اللي قالت السيدة المستشارة هو اللي كنديرو في الحكومة، ما كاين خلاف بناتنا إطلاقا، فتبارك الله عليك.

السيد رئيس الجلسة:

وننتقل إلى السؤال الموالي موضوعه ضرورة النهوض بجهاز تفتيش الشغل وتمييز أدواره، السؤال الموالي الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم المراح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

للأسف كان سؤالنا عن التدابير العملية التي سنتخذونها من أجل الرفع من عدد مفتشي الشغل، خصوصا مع صدور النظام الجديد للوزارة، لكن الحكومة أجابت لما خصصت للوزارة 10 مناصب مالية فقط في القانون المالي لسنة 2015. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

السيد المستشار المحترم،

بالطبع السؤال ديا لكم حول النهوض بتفتيش الشغل وتمييز أدواره، احنا أولا ابغيت نحجي الكل رغم قلة عددهم، المفتشين ديال الشغل كيشغلوا في ظروف يعني صعبة، ولكن كيقوموا بدور إيجابي للغاية، العدد ديا لهم محدود ولكن احنا كيشغلوا باش نستعملو نتعاملو بصفة إيجابية مع هاذ محدودة العدد، كيشغلوا حسب الاستهداف وعندنا برنامج سنوي، كنعهدو

أنفهم غيرتكم على عالم الشغل وتعاطفكم مع الوزارة، وأتم مشكورين على ذلك، نحن سنعمل بالطبع قدر الإمكان مستقبلا حسب ما تسمح به الظروف على أن نحسن مستوى الموارد البشرية، ولكن كونوا على يقين أننا نسهر في الوزارة بفضل التضحية وبفضل العمل الدؤوب ديال الأطر ديالها، أننا بنفس الموارد البشرية كتحققو نتائج في الميدان، بالطبع نتائج لا بأس بها على جميع المستويات لنضطلع بالمهام المؤكولة إلينا، وسنواصل العمل في هذا المنحى.

بالطبع إلى جاب الله توظيفات جديدة ما غاديش تقولو لا، ولكن احنا كناخذو بعين الاعتبار كذلك التوازنات العامة للبلاد، وكاين حاجيات مختلفة، ماشي غير الوزارة اللي كاينة، كاينة وزارات كذلك، الأمن في حاجة، قطاع الصحة في حاجة، إلى غير ذلك من القطاعات، اخذينا هاذ العام 10، ربما العام الجاي إن شاء الله يجي الخير إلى كتب الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة والسادة الوزراء، شكرا السيدة والسادة المستشارون على مساهمتكم.

وننتقل مباشرة إلى الجلسة المخصصة للتشريع.

ما كاينش وسائل العمل، الوزارة كيفاش كتشتغل، المديرية اللي احديثو كيفاش كاينين، المندوبيات كيفاش كاينين.

فهاذ الشي كلو كيتطلب إعادة النظر، وانسجاما كذلك مع الخلاصات اللي وصل لها الفرقاء الثلاث في الندوة الوطنية كما أشرت، الندوة الوطنية ناقشنا نقاشات بحضور منظمة الشغل الدولية اللي شاركنا في هاذ العمل.

فلذلك، ما كاين حتى منطلق، وما كاين حتى شي معقول باش تبقى الوضعية على ما هي عليه. فكنطالبو، غادي نطلبو التعديل، وتمناو أن الحكومة تستاجب وتتدارك الخلل اللي ضروري يجب تدارك الخلل الموجود، ولا ما غنختلفوش في شكله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

السيد المستشار المحترم،